الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
08 ربيع الآخر 1437
18 يناير 2016
العدد 762

اجتماع السلطتين لمواجهة العجز قريبا

كلف رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب الدكتور يوسف الزلزلة بالتواصل مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح للتحضير لاجتماع موسع يعقد قريبا في مكتب المجلس للتباحث في مواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة. واوضح الغانم ان الاجتماع سيحضره نواب ووزراء للخروج بحلول تعزز الايرادات غير النفطية تنفيذا لاشتراط مجلس الامة على الحكومة اطلاعه على خطوات ضبط الميزانية أو تقنين الدعومات.

إشادة نيابية بقرار الأمير: خطوة غير مستغربة على قائد الإنسانية ودرس للحكومة لتتعلم منه الكثير

توجيهات سامية بتخفيض ميزانية الديوان الأميري وترشيدها

كلف سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة دراسة ميزانية الديوان الاميري والجهات التابعة له والعمل على تخفيضها وترشيدها، في غضون ذلك ثمن عدد من النواب توجيهات صاحب السمو مؤكدين ان هذه الخطوة الفريدة من نوعها ليست مستغربة على أمير الانسانية وبمثابة درس للحكومة لتتعلم منه الكثير.

وأكد النواب ان هذه الخطوة تجسد استشعارا من سموه بالمسؤولية فأبى الا ان تكون ميزانية الديوان الأميري هي الاولى في الترشيد. لافتين إلى أن هذا القرار الصادر من أعلى سلطة في البلاد ينبغي أن يحذو حذوه جميع المسؤولين وجميع الأجهزة في الدولة في المبادرة الفعلية بترشيد الإنفاق ووقف الهدر الذي ليس له داع للمال العام مشددين في الوقت نفسه على رفضهم اية قرارات حكومية تستهدف جيب المواطن البسيط.

وشدد النواب على ضرورة قيام جهات الدولة باستبعاد المصاريف الزائدة في ظل انخفاض اسعار النفط وان تفعل وزارة المالية والجهات الرقابية دورها من اجل عدم السماح بأي مصاريف غير ضرورية.

ودعا النواب إلى التكاتف والعمل على تنفيذ توصيات المؤسسات البحثية التي وضعت دراسات علمية لوقف الهدر وتقليص المصاريف وخلق فرص بديلة للقطاع الخاص للعمل على تنويع مصادر الدخل مشيرا إلى النجاحات التي حققتها بعض دول الخليج في هذا الصدد.

وأكدوا على ضرورة خلق قطاعات اقتصادية جديدة لاستدامة الحياة الكريمة التي يعيشها المواطن.

تفاصيل (ص06)

النائب د. يوسف الزلزلة في حديث مع النائب عدنان عبدالصمد عقب حضوره اجتماع لجنة الميزانيات أمس

الصحية تبحث قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين اليوم

تعقد 3 لجان برلمانية اجتماعاتها اليوم حيث تجتمع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الصحة عن السنة المالية 2014/ 2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه. وتجتمع اللجنة الصحية لمناقشة مشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

كما تجتمع لجنة حماية الاموال العامة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وملاحقها عن الاموال المستثمرة للفترات الزمنية (2010، 2011، 2012، 2013، 2015) وآلية التعامل معها كما تناقش تقارير وتكاليف ديوان المحاسبة المرفقة وآلية التعامل معها.

تفاصيل (ص04)

9 مرشحين حصيلة اليوم الخامس في تكميلية الثالثة

تقدم في اليوم الخامس لفتح باب الترشح لانتخابات مجلس الامة التكميلية بالدائرة الثالثة 9 مرشحين بأوراقهم الى الادارة العامة لشؤون الانتخابات بوزارة الداخلية ليصل عدد المرشحين حتى امس الى 30 مرشحا.

تفاصيل (ص08 - 09)

حوار الدستور

فارس العتيبي:

- آن الأوان لإجراء تعديل وزاري
- لسنا من يقيم سياستنا الخارجية فالعالم يتحدث عن حكمة صاحب السمو

تفاصيل (ص07)

إحالة 32 ألف ملف إلى لجنة التقييم

تجنيس 155 ملفا من أبناء الأرامل والمطلقات قريبا

نقل رئيس لجنة الداخلية والدفاع سلطان اللغيصم عن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد تأكيده جاهزية 155 ملفا من ابناء الارامل والمطلقات للتجنيس خلال الفترة القليلة المقبلة. واضاف اللغيصم عقب اجتماع لجنة الداخلية والدفاع بحضور الوزير الخالد ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ان الفضالة اكد وجود 32 الف ملف لاخواننا البدون تم إحالتها الى لجنة التقييم لدراسة اوضاعهم خلال الفترة البسيطة وسوف يتم تجنيس المستحقين منهم.

تفاصيل (ص04)

الداخلية: حملاتنا لا تستهدف جنسيات

أكدت وزارة الداخلية ان الحملات التي تنفذها الأجهزة الأمنية لا تستهدف جنسية دون أخرى وانها موجهة للمطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين لقوانين الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. واوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحافي امس أن جميع الوافدين على مسافة واحدة من مسطرة القانون والهدف ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار للجميع.

تفاصيل (ص15)

الأمير استقبل ولي العهد والغانم ورئيس الوزراء

الأمير مستقبلا ولي العهد

.. ومستقبلا رئيس مجلس الأمة

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل سموه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

ولي العهد استقبل رئيسي مجلسي الأمة والوزراء

ولي العهد مستقبلا الشيخ جابر المبارك

.. ومستقبلا الشيخ صباح الخالد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل سمو ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

كما استقبل سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد واستقبل سمو ولي العهد حفظه الله نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وبرفقته رئيس الأركان العامة للجيش الفريق ركن محمد خالد الخضر.

كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

استقبل إحدى الفتيات الايزيديات الناجيات وترأس اجتماع مكتب المجلس

الغانم: البرلماني العربي يتابع عن كثب قضية المحتجزات الأسيرات لدى داعش

.. ومستقبلا نادية مراد احدى الناجيات من تنظيم داعش

الغانم مترئسا الاجتماع الأسبوعي لمكتب المجلس

استقبل رئيس مجلس الامة البرلماني العربي شرحا مفصلا مرزوق الغانم بمكتبه أمس نادية مراد وهي احدى الناجيات من قبضة تنظيم داعش في الموصل بعد احتجازها لأشهر.

وقدمت نادية مراد التي تزور الكويت بناء على دعوة من الرئيس الغانم بصفته رئيسا للاتحاد لمأساتها الشخصية وما تعرضت له طائفتها الايزيدية في منطقة سنجار التي وقعت تحت سيطرة داعش حيث أكدت ان تلك المأساة هي مثال واضح ومتكرر لما تعرض له العراقيون من الاديان والطوائف كافة على يد تنظيم داعش الارهابي. بدوره حيا الغانم شجاعة الفتاة نادية مراد ودورها في نقل قضيتها وقضية قريناتها المحتجزات لدى داعش من خلال زيارتها للأمم المتحدة وجمهورية مصر العربية مؤخرا مؤكدا ان الاتحاد البرلماني العربي يتابع عن كثب قضية المحتجزات الاسيرات لدى داعش وسيبذل كل الجهود لتسليط الضوء على تلك القضية أمام الرأي العام العالمي.

وحضر اللقاء كل من النواب د. يوسف الزلزلة وعسكر العنزي وخلف دميثير العنزي وخليل الصالح وعبد الله المعيوف.

من جهة أخرى، عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس العضو المهندس عادل الخرافي في تصريح صحافي إن مكتب المجلس اطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن ترتيب الزيارات فيما بين مجلس الأمة وهذه البرلمانات.

وأضاف الخرافي أن المكتب اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

وفد الشعبة البرلمانية يشارك في اجتماعات الدورة 18 للجنة التنفيذية للاتحاد

الكويت تدعو إلى تفعيل المشاركة في البرلمان العربي

الشايع متحدثا خلال الدورة الـ18 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

يشارك وفد من الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة وكيل الشعبة النائب فيصل الشايع وعضوية كل من أمين صندوق الشعبة النائب صالح عاشور وعضو الشعبة النائب سيف العازمي في أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والتي ستعقد في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 17 إلى 19 يناير الجاري.

إلى ذلك دعا وفد الشعبة البرلمانية الى تفعيل مشاركة جميع الدول العربية ضمن الاتحاد البرلماني العربي ومؤسساته وذلك لتعزيز فعالية القرارات التي يجري اتخاذها خلال اجتماعات الاتحاد واكدوا أهمية الدور الذي يضطلع به الاتحاد كإطار يجمع برلمانات الدول العربية المختلفة ويوطد التعاون بينها حيال مختلف القضايا.

واعرب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي النائب فيصل الشايع عن امله في ان يتمكن الاتحاد البرلماني العربي من التوصل الى رؤية موحدة بشأن الارهاب بمختلف صوره والحروب وما رافقها من قتل وتشريد في عدد من الدول العربية وطالب بوجود كلمة واحدة وموحدة لجميع الدول العربية لمحاربة الافات التي تهدد دول المنطقة وشعوبها وفي مقدمتها الارهاب.

جاء ذلك في تصريح ادلى به وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع على هامش الدورة الـ 18 للجنة التنفيذية للاتحاد التي انطلقت في بيروت برئاسته.

وحول جدول اعمال اللجنة قال انه يتضمن بنودا عدة منها عملية التسلم والتسليم لامانة الاتحاد البرلماني العربي بين الامين العام السابق نور الدين بوشكوج والامين العام المنتخب فايز الشوابكة.

واضاف ان اللجنة ستبحث كذلك في اعمال المؤتمر المقبل للاتحاد البرلماني العربي وبرنامج تكريم عدد من الشخصيات التي كان لها دور بارز في اعمال الاتحاد البرلماني العربي وفي مقدمتهم رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم والامانة العامة لمجلس الامة ورئيس اللجنة التنفيذية.

وشدد الشايع على اهمية الدور الذي يؤديه الاتحاد البرلماني العربي كاطار جامع لممثلي مختلف الدول العربية لاسيما وسط الاحداث الخطيرة التي تمر بها المنطقة.

وقال عضو مجلس الامة النائب صالح عاشور ان الاتحاد البرلماني يشكل منصة لعرض القضايا التي تهم دول المنطقة وشعوبها والتحديات الكثيرة التي تواجهها ويساهم في تقريب الآراء بين ممثلي مختلف البرلمانات المشاركة وتوحيد المواقف من القضايا المطروحة.

من جهته قال النائب سيف العازمي ان الاتحاد يهدف لتعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية والبرلمانيين العرب في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية وبحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي.

واشاد بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين مجلس الامة الكويتي والبرلمانات العربية كافه داعيا الى تبادل وجهات النظر والرؤى والافكار ازاء مختلف قضايا المنطقة والتي من شأنها التوصل الى حلول ناجحة.

الداخلية والدفاع: إحالة 32 ألف شخص إلى لجنة التقييم لنظر إمكانية تجنيسهم

155 ملفا جاهزة للتجنيس من أبناء الأرامل والمطلقات

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع أمس بحضور وزير الداخلية

عقدت لجنة الداخلية والدفاع اجتماعها أمس بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة لمناقشة عدة بنود تتعلق بملف التجنيس والبدون.

وكشف رئيس لجنة الداخلية والدفاع سلطان اللغيصم عن تأكيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية محمد الخالد جاهزية 155 ملفا للتجنيس من ابناء الارامل والمطلقات سيصدر خلال فترة بسيطة الى جانب مناقشة ملف التجنيس كاملا اضافة الى بعض القوانين والمقترحات المقدمة من النواب.

واضاف اللغيصم ان اللجنة والفضالة ناقشا ملف البدون مؤكدا خلاله وجود 32 الف ملف لاخواننا البدون تم إحالتها الى لجنة التقييم لدراسة اوضاعهم خلال الفترة البسيطة وسوف يتم التنفيذ للمستحقين منهم.

ومن جهته كشف رئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة عن انتهاء الجهاز من احالة ملفات نحو 32 ألف شخص إلى لجنة التقييم لنظر امكانية حصولهم على الجنسية الكويتية.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين عقب حضوره اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية أنه عرض على اللجنة ما توصل إليه الجهاز في شأن المهمة المنوطة به وتمت الإجابة على كل الأسئلة التي طرحها النواب.

واوضح انه تم إطلاع اللجنة على نتائج ترتيب وتصنيف الملفات المحالة للجهاز والذي حدد خارطة طريق لآلية التعامل معها والمحالة بدورها إلى «لجنة التقييم».

وسئل عما يتردد عن شراء الجناسي فأجاب إن هذا من اختصاص وزارة الداخلية وليس الجهاز المركزي.

وذكر ردا على سؤال أن الجهاز أحال نحو 32 ألف شخص ممن تنطبق عليهم شروط التجنيس من حيث المبدأ إلى لجنة التقييم والمخولة دراسة هذا الموضوع لإبداء الرأي النهائي حولها مشيرا الى ان من بين هؤلاء حملة إحصاء العام 1965 وأبناء المطلقات والأرامل وغير ذلك.

قال النائب ماجد موسى عقب اجتماع لجنة الداخلية والدفاع إن رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة اكد ان الجهاز انتهى من 32 الف ملف للبدون وتم تحويلها إلى اللجنة العليا للتقييم والتجنيس وهناك ستتم غربلة هذه الملفات لمعرفة الذين عليهم قيود أمنية أو مشاكل إذا سيستبعد من عليه قيود أمنية أو مشاكل.

واضاف موسى بأن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية اكد جاهزية الوزارة لتجنيس الاعداد التي تستحق ويجب ان نعرف هذه الاعداد مسبقا حتى نباشر اعمالنا ولكن لا نريد ان نتفاجأ بالاعداد ونحن على سبيل المثال جاهزون لاستقبال 300 ويأتينا 400 أو أكثر بل نريد معرفة الاعداد الدقيقة للتجنيس فلا بد ان يكون هناك تنسيق مسبق في ذلك.

واكد موسى ان هناك ايجابية حكومية لحل هذه القضية والحكومة هي من تبادر في حل هذه المشكلة بدليل حضور وزير الداخلية ورئيس الجهاز الى اجتماع اللجنة وهذا توجه لحل هذه المشكلة الانسانية والتي رددها اكثر من مرة وزير الداخلية وبين تعاطفه مع هذا الملف وهو لا يقل جهدا عن باقي الزملاء في مجلس الامة من نواب ووزراء.

واشار موسى الى انه بالفعل هناك قانون اقر من مجلس الامة بتجنيس 4000 من البدون ولكن رد وزير الداخلية حول هذا الموضوع بأن الاعداد المتاحة لدى الوزارة لا تتجاوز 400 طلب والباقي تحت الدراسة وليس لدينا متسع أكثر من ذلك.

حماية المال العام تبحث تقارير المحاسبة عن الأموال المستثمرة اليوم

تعقد 3 لجان برلمانية اجتماعاتها اليوم لاستكمال مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمالها حيث تجتمع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الصحة عن السنة المالية 2014/ 2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه.

وتجتمع لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل لمناقشة مشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، اضافة الى مناقشة الاقتراح بقانون في شأن ضمان حقوق المسنين وذلك بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية او من ينوب عنها.

كما تجتمع لجنة حماية الاموال العامة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وملاحقها عن الاموال المستثمرة للفترات الزمنية (2010، 2011، 2012، 2013، 2015) وآلية التعامل معها كما تناقش تقارير وتكاليف ديوان المحاسبة المرفقة وآلية التعامل معها، اضافة الى مناقشة موضوع التحقيق فيما قدمه النائب السابق مسلم البراك من مستندات ووثائق الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار 2006/ 2008.

الخرينج: الكويت فخورة بتكريم شيخ الأزهر

مبارك الخرينج

رحب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بزيارة فضيلة الامام الاكبر الشيخ احمد الطيب شيخ الازهر بلده الثاني الكويت بين اهله ومحبيه الشعب الكويتي الذين يكنون له كل المحبة والتقدير والاعتزاز.

واكد الخرينج ان تكريم الكويت لفضيلة الامام الاكبر كشخصية العام الاسلامية والذي يتزامن واختيار الكويت عاصمة للثقافة الاسلامية لهو شرف كبير لدولة الكويت ان يكون تكريم فضيلة الامام الاكبر على ارض الكويت وبرعاية كويتية وبأيد كويتية مؤكدا فخر الكويت بهذا التكريم الاسلامي لشخصية اسلامية معتدلة تحظى باحترام كبير في العالم الاسلامي رسميا وشعبيا لما يتمتع به فضيلة الامام الاكبر من علم وفهم للواقع وحرصه على مصالح المسلمين والعمل على دعم الاعتدال والوسطية الاسلامية السمحاء في جميع انحاء العالم.

وعبر الخرينج عن سعادته لوجود فضيلة الامام الاكبر في دولة الكويت مكرما وضيفا عزيزا وغاليا على الكويت مهنئا الامة الاسلامية بتكريم فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر تكريما يليق بمكانته وحب الامة الاسلامية له.

الكندري: على العمير إعلان نتائج تحقيق الحصى المتطاير

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري بنشر تقرير لجنة التحقيق بشأن موضوع الحصى المتطاير في الشوارع والذي وعد وزير الاشغال علي العمير بالتحقيق بشأنه مشددا على ضرورة محاسبة المتسببين.

واستغرب الكندري في تصريح صحفي من حديث بعض مسؤولي وزارة الاشغال بإعادة النظر في الخلطات المخصصة للشوارع مبينا انه منذ بدء رصف وتعبيد الشوارع في البلاد في الستينات والسبعينات من القرن الماضي لم تظهر لدينا مشكلة تطاير الحصى او «خلطات القار» كما ظهرت خلال السنتين الماضيتين.

وشدد الكندري على ضرورة اسراع وزير الاشغال علي العمير بتقديم نتائج لجنة التحقيق التي وعد بها في جلسة مجلس الأمة الأخيرة مقرونة بأسماء المتسببين في موضوع الحصى المتطاير والتي أدت الى خسائر كبيرة لدى مستخدمي الطرق من المواطنين والمقيمين تمثلت بتهشيم زجاج وواجهة مركباتهم.

وافاد الكندري بأن الوزارة تتحمل المسؤولية كاملة في موضوع تطاير الحصى اذ حذرنا في السنة الماضية من استمرار التعاقد مع مقاولين لا يلتزمون بالشروط اضافة الى عدم قيام المهندسين في الوزارة بدورهم في الرقابة والتدقيق على المقاولين اثناء سير عملهم.

وبين انه من غير المنطقي ان تقوم وزارة الاشغال على مدار العام بتغيير وتجديد اسفلت الطريق خاصة انه قبل سنوات عدة لا يتغير الاسفلت لمدد طويلة تصل الى 5 سنوات تقريبا مبينا ان زيادة الاستعمال ليس مبررا لاستهلاك الطريق وانتهاء صلاحية الاسفلت.

وقال ان السنة الماضية وبعد موسم الأمطار ظهرت مشكلة تطاير الحصى بشكل لافت ووعد وقتها وزير الأشغال بحل المشكلة ومعرفة مكامن الخلل وتكررت المشكلة للسنة الثانية على التوالي وبعد موسم الأمطار مطالبا الوزير العمير بمحاسبة المقصرين ووضع حلول لهذه المشكلة حتى لا تتكرر مجددا.

العمير للحويلة: طرحنا اتفاقية لربط مدينتي صباح الأحمد والخيران

د.محمد الحويلة

أكد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي صالح العمير في رده على سؤال للنائب د.محمد الحويلة عن خطط وزارة الاشغال العامة لتطوير طريق الوفرة والطرق المؤدية لمدينة صباح الأحمد بأن وزارة الاشغال العامة في سبيل تطوير طريق الوفرة والطرق المؤدية لمدينة صباح الاحمد قامت بطرح الاتفاقية الاستشارية رقم أ/هـ ط/198 الخاصة بدراسة وتصميم والإشراف على تحسين الطرق الرابطة بين مدينة صباح الأحمد السكنية ومدينة الخيران السكنية.

وأشار لقد انبثق عن تلك الاتفاقية ثلاثة عقود هي:

- العقد رقم هـ ط /238 ويتعلق بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور ومجاري أمطار وصحية وخدمات اخرى للطريق الواصل بين ميناء عبدالله والوفرة ولقد تم المباشرة في اعمال هذا العقد في 2015/12/3 وجاري تنفيذه حاليا.

- العقد رقم هـ ط /237 ويتعلق بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور ومجار وأمطار وصحية وخدمات اخرى للطريق الواصل بين ميناء الزور والوفرة ولقد تم طرح مناقصة هذا العقد وعقب الترسية وموافقة الجهات الرقابية سيتم البدء في التنفيذ.

- العقد رقم هـ ط /239 ويتعلق بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور ومجار وأمطار وصحية وخدمات اخرى للطرق الرابطة بين مدينة صباح الأحمد السكنية ومدينة الخيران الجديدة ولقد تم طرح مناقصة هذا العقد وعقب الترسية وموافقة الجهات الرقابية سيتم البدء في التنفيذ.

وأضاف: هذا ولقد تم التنسيق مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة بهذه المشاريع ومنها بلدية الكويت وتم الحصول على متطلباتهم وموافقاتهم بهذا الشأن.

النصف: ما إجراءات ملاحقة من لم يسدد رسوم استغلال الأراضي؟

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح قال فيه: ايماء إلى الرسوم التي تفرضها الدولة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2008 بشأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء والتي تعد رافدا قويا للدولة في حال تحصيلها واستغلالها بما يخدم الدولة وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تعاني فيها الدولة من ندرة في الموارد المالية ونظرا لتهريب بعض الشركات التي تمتلك تلك الأراضي الفضاء من سداد الرسوم المستحقة عليها لصالح الدولة كانت هذه الأسئلة حماية لتلك الأموال من تصرف هذه الشركات في تلك الأراضي دون سداد الرسوم المستحقة عليها.

وجاء في نص السؤال:

- ما الإجراءات المتبعة لدى وزارة المالية بشأن حصر الشركات المستحق عليها تلك الرسوم المفروضة بموجب القانون المار ذكره؟

- هل هناك شركات تخلفت عن سداد تلك الرسوم؟ مع تزويدنا بكشف عن هذه الشركات موضحا به المبالغ المستحقة عليها.

-ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لملاحقة الشركات المتقاعسة عن سداد الرسوم؟

- هل هناك إجراءات معينه لمنع أصحاب هذه الشركات المتقاعسة من التصرف في الأراضي المفروض عليها تلك الرسوم؟ مع تزويدنا بالقرارات أو الإجراءات المتخذة بهذا الشأن.

- هل تم استثناء بعض الشركات من سداد هذه الرسوم وعلى أي أساس يتم الاستثناء؟ مع تزويدنا بكشف بهذه الشركات المستثناة.

-هل تم إجراء تسويات فيما بين الوزارة والشركات سواء إعفاءا نهائيا أو جدولة الرسوم؟ مع تزويدنا بكشف بالشركات التي تم إجراء بتسويات معها مع بيان الأسس الذي يتم بموجبه الإعفاء أو الجدولة.

طالب بتزويده بقرار لجنة التخصيص في هيئة الصناعة

القضيبي يسأل العلي عن إلغاء سحب قسائم الصلبوخ

قدم النائب أحمد القضيبي سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي وجاء في نص السؤال:

- يرجى تزويدي بنسخة من القرار الوزاري رقم 87 لسنة 1997 في شأن منح تراخيص استيراد الصلبوخ.

- يرجى تزويدي بنسخة من محضر اجتماع لجنة التخصيص في الهيئة العامة للصناعة رقم 2013/4.

- يرجى تزويدي بنسخة من قرار لجنة تخصيص القسائم بهيئة الصناعة رقم 9/203 المنعقد بتاريخ 2013/4/13 والقرارات الصادرة من الاجتماع.

- يرجى تزويدي بنسخة من اجتماع لجنة تخصيص القسائم رقم 2014/5 النعقد بتاريخ 2014/2/23 والقرارات الصادرة من الاجتماع ونسخة من القرار الوزاري رقم 2014/70 بتاريخ 2014/10/21 بشأن ضوابط واشتراطات تخصيص وسحب قسائم تخزين الصلبوخ.

- يرجى تزويدي بمحضر اجتماع لجنة القسائم رقم 2015/13 المنعقد بتاريخ 2015/1/14 مع القرارات الصادرة من الاجتماع.

- يرجى تزويدي بمحضر اجتماع لجنة القسائم رقم 2015/14 المنعقد بتاريخ 2015/8/4 مع القرارات الصادرة من الاجتماع.

- يرجى تزويد بالقرار الوزاري رقم 2015/54 بشأن ضوابط واشتراطات تخصيص وسحب قسائم تخزين الصلبوخ.

- يرجى تزويدي بكتاب وزير التجارة بتاريخ 2016/1/10 الموجهة لهيئة الصناعة بوقف اجراءات سحب قسائم الصلبوخ.

- يرجى تزويدي بكتاب وزير التجارة الصادر من ادارة مكتبه بتاريخ 2016/1/12 والمتضمن

أحمد القضيبي

تأشيرة وزير التجارة بقبول التظلمات شكلا وموضوعا والغاء سحب عدد 4 قسائم لتخزين الصلبوخ.

- يرجى تزويدي بالأسس القانونية التي على ضوئها الغى وزير التجارة سحب عدد 4 قسائم صلبوخ وبيان صلاحيات وزير التجارة في هذا الشأن مع تقديم ما يثبت ذلك من قوانين او قرارات.

- يرجى تزويدي بأسماء ملاك قسائم الصلبوخ التي تم سحبها منذ يناير 2014 الى حينه مع بيان الاسباب وكافة المخاطبات التي تمت ما بين الهيئة وملاك تلك القسائم.

- يرجى تزويدي بأسماء ملاك قسائم الصلبوخ التي تم الغاء قرار سحبها منذ يناير 2014 الى حينه مع بيان الجهة التي اتخذت قرار الالغاء والاسباب التي ادت الى هذه القرارات مع تزويدي بكافة المخاطبات التي تمت مع جميع الاطراف في هذا الشأن.

الجيران: الكويت للجميع وتحتضن كل أبنائها ومسيرتها لن تتعطل

د. عبدالرحمن الجيران

أكد النائب د. عبدالرحمن الجيران أن الدولة بحمد الله مستمرة وان الكويت للجميع وتحتضن كل ابنائها ومسيرة الدولة لايمكن ان تتأخر او تتعطل المصالح العليا للبلاد.

وأشار الجيران في اطار الاستعدادات التي تقوم بها الدولة للاحتفال بالاعياد الوطنية لعيدي الاستقلال والتحرير إلى أن الكويت ماضية الى الامام والكل ينشد الاستقرار والأمن والأمان لبلادنا رغم أننا نعيش في ظل وضع إقليمي ودولي يحتم علينا ترك اجتهاداتنا ومصالحنا الخاصة جانبا وتغليب المصالح العليا للبلاد والتي حددت بالدستور بأن من يقررها صاحب السمو الأمير وهو من يتولى مسند الإمارة وليست متروكة للأفراد.

خطوة غير مستغربة على قائد الإنسانية ودرس للحكومة لتتعلم منه الكثير

نواب يشيدون بتوجيهات الأمير ترشيد ميزانية الديوان الأميري

م. عادل الخرافي

عبدالله المعيوف

طلال الجلال

ماضي الهاجري

مبارك الحريص

د. منصور الظفيري

ثمن عدد من النواب توجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه باعادة دراسة ميزانية الديوان الاميري والجهات التابعة لها بهدف العمل على تخفيضها وترشيدها مؤكدين ان هذه الخطوة الفريدة من نوعها ليست مستغربة على أمير الانسانية وبمثابة درس للحكومة لتتعلم منه الكثير.

وأضاف النواب ان صاحب السمو أمير الانسانية وكعادة سموه سباقا بكل شيء فقد امر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بدراسة ميزانية الديوان الاميري بهدف تخفيضها وترشيدها مشيرين إلى ان هذه الخطوة تجسد استشعارا من سموه بالمسؤولية فأبى الا ان تكون ميزانية الديوان الأميري هي الاولى في الترشيد.

ولفتوا إلى أن هذا القرار الصادر من القيادة السياسية وأعلى سلطة في البلاد ينبغي أن يحذو حذوه جميع المسؤولين وجميع الأجهزة في الدولة في المبادرة الفعلية بترشيد الإنفاق ووقف الهدر الذي ليس له داع للمال العام مشددين في الوقت نفسه على رفضهم اية قرارات حكومية تستهدف جيب المواطن البسيط.

رب البيت

أكد أمين سر مجلس الامة النائب عادل الخرافي ان صاحب السمو الامير عنوان لكل شيء جميل واذا كان رب البيت هذا توجهه فيجب أن نعامله بشفافية وبسرعة بنفس الروح وسموه في توجيهاته يعكس الحاجة الماسة للترشيد في ظل هبوط أسعار النفط.

وقف الهدر

أشاد النائب عبدالله المعيوف بخطوات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه بتوجيه الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة دراسة ميزانية الديوان الأميري والجهات التابعة لها والعمل على تخفيضها وترشيدها.

وأضاف النائب المعيوف: إن مثل هذه الخطوة عندما تأتي من أعلى سلطة في البلد تجعلنا جميعا مطالبين بخطوات مماثلة لها ومن مسؤوليتنا كأعضاء بالمؤسسة التشريعية أن ندعو الحكومة والجهات التابعة لها أن تحذو حذو سمو الأمير وان تبادر إلى وقف الهدر وتقليص بنود الميزانيات والعمل على وضع خطة وميزانية تراعي الظروف المالية وانخفاض الإيرادات.

وأضاف المعيوف: كما ادعو النواب إلى التكاتف بحيث نعمل على تنفيذ توصيات المؤسسات البحثية التي وضعت دراسات علمية لوقف الهدر وتقليص المصاريف وخلق فرص بديلة للقطاع الخاص للعمل على تنويع مصادر الدخل.

خطوة فريدة

ومن جهته ثمن النائب طلال الجلال طلب صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح باعادة دراسة ميزانية الديوان الاميري والجهات التابعة لها بهدف العمل على تخفيضها وترشيدها مؤكدا ان هذه الخطوة الفريدة من نوعها ليست مستغربة على أمير الانسانية وبمثابة درس للحكومة لتتعلم منه الكثير.

وأضاف الجلال ان صاحب السمو أمير الانسانية واستشعارا منه بالمسؤولية أبى الا ان تكون ميزانية الديوان الأميري هي الاولى في الترشيد.

وتابع الجلال وكعادة سموه سباقا بكل شيء فقد امر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بدراسة ميزانية الديوان الاميري بهدف تخفيضها وترشيدها.

واكد الجلال ضرورة ان تحذو الحكومة حذو سمو الامير وان يعمل الوزراء على ترشيد ميزانياتهم للعام المقبل مطالبا الحكومة بتزويد المجلس بحجم المبالغ التي وفرها الوزراء من اتباع سياسة الترشيد.

وشدد على ضرورة ان تستبعد جهات الدولة المصاريف الزائدة في ظل انخفاض اسعار النفط وان تفعل وزارة المالية والجهات الرقابية دورها من اجل عدم السماح بأي مصاريف غير ضرورية.

وجدد الجلال تأكيده رفضه اية قرارات حكومية تستهدف جيب المواطن البسيط او اقرار اية زيادات دون تعويض المواطن التعويض المناسب.

الظروف الاقتصادية

وبدوره أشاد النائب ماضي الهاجري بخطوة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بإعطاء توجيهاته للحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة دراسة ميزانية الديوان الأميري والجهات التابعة له والعمل على تخفيضها وترشيدها مؤكدا أن هذه الخطوة لا تأتي إلا من قائد بحجم صباح الأحمد.

وأضاف الهاجري في تصريح صحافي: إن سموه يقدر المسؤولية وعلى علم ودراية كاملين بالظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد لاسيما ما تمر به من انخفاض أسعار النفط عالميا والعجز الحادث في الميزانية العامة للدولة لذلك آثر سموه أن يبدأ بنفسه مؤكدا أنها صفة من صفات القادة الكبار فوجه سموه الحكومة بدراسة تخفيض ميزانية ديوان سموه لافتا إلى أن هذا القرار الصادر من القيادة السياسية وأعلى سلطة في البلاد ينبغي أن يحذو حذوه جميع المسؤولين وجميع الأجهزة في الدولة في المبادرة الفعلية بترشيد الإنفاق ووقف الهدر الذي ليس له داع للمال العام.

قدوة

وعلى صعيد متصل أكد النائب مبارك الحريص أن سمو الأمير عودنا على السياسة الحصيفة في ما يخص الترشيد وعدم التبذير في موارد الدولة وليس غريبا على سموه وأدعو الحكومة إلى أن تكون قدوة في الترشيد والاقتداء بالنهج السامي لسمو الامير ومن الصعب أن نطالب المواطن بعدم التبذير والهدر والحكومة إلى الآن لم تبادر بحلهما.

الأمير سباق

ومن جانبه قال النائب فارس العتيبي إن سمو الامير سباق في هذه الأمور التي تحفظ المال العام وحريص دائما على المال العام وترشيده داعيا الحكومة الى ان تنظر الى هذه الخطوة بعين الاعتبار وتحذو حذو سمو الأمير في الترشيد بمصروفاتها.

ثمن النائب د. منصور الظفيري التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بتوجيه الحكومة لإعادة دراسة ميزانية الديوان الأميري والجهات التابعة لها والعمل على تخفيضها وترشيدها.

وقال النائب الظفيري في تصريح صحافي إن هذه الخطوة تجعلنا كنواب ملزمين بالتشديد على أعضاء الحكومة بضرورة العمل على معالجة أوجه الهدر المالي في الجهات والمؤسسات الحكومية ولهم في خطوة وأوامر صاحب السمو القدوة والمثل الأمثل للسير على نفس هذا النهج الذي يضمن للاجيال القادمة حياة كريمة.

وتابع ان الحكومة مطالبة بايجاد مصادر متنوعة للدخل وليس الاعتماد على مصدر أحادي للدخل مشيرا الى النجاحات التي حققتها بعض دول الخليج في هذا الصدد وآخرها ما صدر عن حاكم امارة دبي بان 70% من اقتصادهم الوطني غير معتمد على النفط.

وشدد النائب الظفيري على ضرورة خلق قطاعات اقتصادية جديدة لاستدامة الحياة الكريمة التي يعيشها المواطن مؤكدا ضرورة الاخذ بعين الاعتبار بالدارسات العلمية الصادرة عن مؤسسات بحثية لوقف كل أوجه الهدر المالي بما لا يمس اصحاب الدخل المحدود من المواطنين.

الخرافي: صاحب السمو عنوان لكل شيء جميل

المعيوف: لنتكاتف لتنفيذ توصيات الأمير

الجلال: على الحكومة أن تحذو حذو الأمير

الهاجري: خطوة لا تأتي إلا من صاحب السمو

الحريص: لتقتد الحكومة بالنهج السامي

العتيبي: الأمير حريص دائما على ترشيد المال العام

الظفيري: الحكومة مطالبة بإيجاد مصادر متنوعة للدخل

طالب باستبعاد الوزراء غير القادرين على تحمل مسؤولياتهم

العتيبي لـ «الدستور»: آن الآوان لإجراء تعديل وزاري موسع

أكد النائب فارس العتيبي ان هذا المجلس محارب منذ انتخابه حيث ان كل التهم الصقت به والقيت عليه الا انه صمد واستطاع تحقيق طموح الشعب الكويتي بعد فترة تأزيم عاشتها الساحة السياسية مشيرا في الوقت نفسه إلى أن البرلمان الحالي نجح في ان يفرض على الحكومة مواجهة كل الاستجوابات الدستورية بهدف الاصلاح والرقابة.

واعلن العتيبي في حواره لـ «الدستور» أنه تريث في تقديم استجوابه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح لأنه لمس قرارات تصب في صالح المواطن بدأت بإعلان الحكومة عدم نيتها رفع الدعوم مشددا على انه منحاز إلى الشعب ويقف جنبا إلى جنب مع محدودي الدخل ولا نقبل بأن تمس معيشتهم اليومية.

واوضح انه آن الأوان لإجراء تعديل حكومي واستبعاد الوزراء الذين أثبتوا عدم قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم المناطة بهم. وتطرق إلى امور اخرى في سياق الحوار التالي:

• اعلنت تريثك في تقديم استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية فما السبب؟

إننا في الايام القليلة التي تلت الاعلان عن الاستجواب لمسنا على ارض الواقع قرارات حكومية من شأنها ان تعيد الامور الى نصابها الحقيقي كان اولها تراجع الحكومة عن رفع الدعم عن البنزين في جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين بتاريخ 3 يناير 2016 والذي كان من المفترض فيها أن تتم المصادقة على رفع الدعم عن البنزين ثم تلت بعد هذه الخطوة خطوات اخرى عديدة لوزارة المالية.

وأضاف انه مؤخرا بعد ان اصبحت القضية قضية رأي عام بعد ان اعلنت الحكومة على لسان وزير المالية بأنها ذاهبة الى مجلس الأمة لتعرض امام اللجان البرلمانية المختصة دراسة رفع الدعوم بعد ما تبنى مجلس الامة برمته القضية استشعرنا بأن هناك فعلا وقفة نيابية جامعة في مواجهة هذا التوجه وإزاء هذا التراجع الحكومي أعلنا عن التريث في تقديم الاستجواب.

• كيف يقيم النائب فارس العتيبي اداء الحكومة في المرحلة الحالية؟

● لم يتغير أداء الحكومة من الفترة السابقة والفترة الحالية فعدم قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع واضح وعدم قدرتها على تنفيذ القوانين واضح وهذا ليس كلام فارس العتيبي فقط بل أغلب النواب لذلك كان التكليف من المجلس للجنة الأولويات لإعداد تقرير متكامل بشأن القوانين التي أقرها البرلمان ولم تصدر الحكومة حتى الساعة لوائحها التنفيذية.

تعديل حكومي

• هل برأيك هناك ضرورة لاجراء تعديل وزاري؟ وكم بالمائة من الوزراء يجب تغييره؟

● في السابق كنا نتحفظ عن المطالبة برحيل بعض الوزراء ايمانا منا بضرورة إعطائهم فرصا للعمل أما وقد انقضت المدة الكافية لإثبات قدرة الوزراء على العمل فقد آن الأوان لإجراء تعديل حكومي واستبعاد الوزراء الذين أثبتوا عدم قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم المناطة بهم.

• في ظل انخفاض اسعار النفط عالميا ما المطلوب من الحكومة القيام به من وجهة نظرك وهل بالفعل الحكومة تقوم بدورها المطلوب ام هناك تقصير؟

● كان من المفترض أن تواجه الحكومة أزمة انخفاض أسعار النفط بخطط واضحة وأن تبحث عن بدائل للنفط كمورد أساسي لإيرادات الدولة لكنها لم تفعل وكان من المفترض ان تذهب لإعلان حالة التقشف في الوزارات والهيئات الحكومية التابعة لها وكان من المفترض ان تقوم بخطوات عملية لكنها لم تفعل فحتما هي مقصرة.

رفع الدعومات

• اذا هل تعتقد بأن رفع «الدعومات» هو الحل لترشيد الانفاق في ظل هذا الانخفاض؟ وهل يتطلب الامر عقد جلسة خاصة؟

● لأننا نرفض أن تكون سياسة رفع الدعومات هي الحل كان إعلاني عن الاستجواب لانه للأسف الحكومة تسير في الاتجاه الخاطىء والذهاب الى جيب المواطن لسد العجز في الميزانية قرار حكومي خاطئ وباطل لن نسمح به ولتتحمل الحكومة مسؤولية هذا القرار واستجوابي سيكون الرد.

مواجهة الاستجوابات

• لكن هناك من يتهم مجلس الامة الحالي انه اداة بيد الحكومة ونوابه غير قادرين على اداء دورهم الرقابي؟

● هذا المجلس محارب منذ انتخابه كل التهم ألقيت على هذا المجلس لكن دعني أقل لك بأنه المجلس الوحيد الذي فرض على الحكومة مواجهة وكل الاستجوابات الدستورية وهو المجلس الذي لن يصوت على رفع او رفض اي استجواب دستوري فالعكس صحيح هذا المجلس مكن نواب الأمة من ممارسة دورهم الرقابي شريطة ان تكون الممارسة دستورية وهذا ما يوافق الدستور واللائحة.

• هل تتوقع استمرار المجلس حتى اتمام دورته؟

● قرار حل مجلس الأمة يملكه فقط صاحب السمو امير البلاد لكن توقعاتي نعم هذا المجلس مستمر حتى اتمام مدته القانونية بإذن الله طالما انه يحقق طموحات وتطلعات الشعب وطالما أن لغة الاستقرار السياسي مستمرة.

الصوت الواحد

• هناك من يدعو إلى ضرورة تعديل النظام الانتخابي الحالي فما رأيك؟ وهل تؤيد استمرار الصوت الواحد في الانتخابات؟ ولماذ؟

● الصوت الواحد كان قرارا سياسيا نعم لكنه اليوم حصل على تأييد شعبي وأظن ان من عارض الصوت الواحد في البداية قد عدل من وجهة نظره فنظام الصوت الواحد أرسى مفاهيم الوطنية بعيدا عن الشحن الطائفي والمال السياسي وفرض الاستقرار السياسي بين السلطتين وهو الاستقرار الذي ينادي به الشعب الكويتي بعد سنوات طوال من المشاحنات التي انعكست سلبا على الحياة الاجتماعية في الكويت.

• كيف يرى النائب فارس العتيبي الجبهة الداخلية الكويتية في ظل الاستقطابات واستدعاء البعض للقضايا الساخنة إلى الداخل الكويتي؟

● جبهتنا الداخلية محصنة بحفظ الله ورعاية صاحب السمو وقد تجلى التماسك بين أبناء المجتمع في أبهى صوره يوم وقع تفجير مسجد الامام الصادق فحينها وقف السني الى جانب اخيه الشيعي في المسجد الكبير في الصلاة الموحدة وفي تقبل التعازي وقفوا صفا واحدا.. وقالوا نحن أبناء هذا الوطن وسنتصدى للارهاب يدا بيد السني الى جانب الشيعي، الحضر والبدو وكل أبناء هذا الوطن قالوا كلمتهم فكانوا على قلب واحد، نعم نشهد انقسامات داخلية بسبب بعض المواقف السياسية لكننا امام الأخطار الخارجية في صف واحد ومركب واحد.

مصالحة سياسية

• اذن فما رأيك في الدعوات التي تطالب بضرورة احداث مصالحة سياسية واطلاق سراح جميع المعتقلين الذين يصفهم البعض «سجناء الرأي»؟

● لا مانع من المصالحة السياسية في النهاية نختلف في وجهات النظر لكننا نبقى ابناء وطن واحد، ومن أخطأ في السابق أدرك اليوم بأن لا خيار له سوى هذا الوطن ولا غنى عنه وعن قيادته السياسية المتمثلة بالقيادة السياسية لآل الصباح.

• اخيرا كيف تقيم سياسة الكويت الخارجية في ظل الازمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الايرانية؟

● لسنا من يقيم سياستنا الخارجية بل دول العالم أجمع تتحدث عن حكمة صاحب السمو امير البلاد وعن الوعي الكبير والادراك في التعاطي مع الملفات الخارجية... وهذه سياسة انتهجها صاحب السمو فكان اميرا للدبلوماسية السياسية وعراب الحلول للازمات التي طالت دول الخليج والمنطقة.

• اذن ما رأيك في مطالبات البعض ان يتولى سمو امير البلاد دور الوساطة بين الرياض وطهران لاحداث مصالحة؟

● قالت الكويت كلمتها بأنها لن تلعب دور الوسيط في الأزمة الراهنة فموقفنا كان ومازال وسيبقى مساندا للشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية في مواجهتها الأطماع والنفوذ الإيراني في المنطقة.

فارس العتيبي

المجلس الحالي محارب وأجبر الحكومة على مواجهة كل الاستجوابات الدستورية

يوم تفجير الصادق تجلت فيه أبهى صور الوحدة الوطنية

لسنا من يقيم سياستنا الخارجية فالعالم أجمع يتحدث عن حكمة صاحب السمو

لا مانع من المصالحة السياسية فقد نختلف لكننا أبناء وطن واحد

العدد الإجمالي وصل إلى 30 مرشحا

9 مرشحين في اليوم الخامس للانتخابات

مزيد المعوشرجي

فيصل السليسل

فوزي الصقر

تقدم في اليوم الخامس لفتح باب الترشح لانتخابات مجلس الامة التكميلية بالدائرة الثالثة 9 مرشحين بأوراقهم الى الادارة العامة لشؤون الانتخابات بوزارة الداخلية ليصل عدد المرشحين حتى امس الى 30 مرشحا. والمرشحون الذين تقدموا بأوراقهم امس هم عبدالله الكندري وفوزي الصقر وفيصل السليسل وعيد العتيبي ومزيد المعوشرجي وعيسى عبدالله وفهيد العجمي وأحمد الطيار وخالد الهاجري.

بداية قال مرشح الدائرة الثالثة عضو المجلس البلدي المحامي عبدالله الكندري أن وضع الدائرة يعتريه نوع من المنافسة الحامية مع نزول عدد جيد من المرشحين لاسيما أننا نتحدث عن كرسي واحد فقط مشيرا إلى أن الانتخابات التكميلية الحالية تختلف كليا عن الانتخابات التي سبقتها.

وأشار الكندري إلى وجود جملة من التطلعات والآمال يحملها كل مرشح وقد تكون من الأولويات في الفترة المقبلة لكل منهم رغم أن البعض يشير إلى قصر المدة المتبقية من عمر المجلس وهي السنة التي تحمل في طياتها 365 يوما يمكن من خلالها العمل على وضع خطة تلامس حاجات المواطنين.

وأضاف الكندري: اليوم هناك العديد من الأمور التي تحيط بدولة الكويت ولذلك لابد من الوقوف صفا واحدا لنبذ الخلافات وإبعادها ووضع مصلحة الكويت أمامنا متمنيا إشراك الشباب الكويتي في الأعمال الريادية التي من شأنها تطوير البلد عبر أفكار وخطط جديدة.

وختم الكندري قائلا: إن مشاركتي في انتخابات مجلس الأمة التكميلية جاءت استكمالا لتجربتي في المجلس البلدي.

الاستقرار الداخلي

من جانبه قال المرشح فوزي الصقر إن الموضوع الذي سأركز عليه في حال وصولي للمجلس هي قضية الاستقرار الداخلي لاسيما أن أساس التنمية يكمن في الأمن والأمان مضيفا أن الأوضاع المحيطة بالكويت تستوجب التلاحم الشعبي خاصة أن من يدخل المجلس لابد أن يمثل الأمة ويكون انتماؤه للوطن وليس للطائفة او القبيلة.

وأكد أن التصورات والمشاريع والأفكار موجودة ولكن تنقصها الإدارة والتنفيذ حيث تم طرح العديد من المشاريع التي تهم الشعب إلا أنه لم يتم الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

دعم المؤسسة الأمنية

بدوره أكد المرشح فيصل السليسل أن برنامجه الانتخابي يرتكز على دعم المؤسسة الأمنية خاصة في ظل الأخطار التي تهدد هويتنا الوطنية مع التأكيد على الولاء للوطن.

وتابع أن من القضايا الأخرى حقوق المعاقين وتطوير الحقل التعليمي ودعم جهود وزارة الصحة لتحسين جودة الخدمات فضلا عن تفعيل دور القطاع الخاص والاهتمام بالشباب.

التتمة ص09

الكندري: لنقف صفا واحدا لنبذ الخلافات ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار

الصقر: أساس التنمية يكمن في الأمن والأمان والأوضاع المحيطة تستوجب التلاحم الشعبي

السليسل: دعم المؤسسة الأمنية أهم أولوياتي

عبدالله الكندري

خالد الهاجري

التكميلية بالدائرة الثالثة

فهد العجمي

عيسى عبدالله

عيد العتيبي

تتمة المنشور ص08

رقي الحوار

من ناحيته قال المرشح عيد العتيبي إن برنامجه الانتخابي سيتضمن 3 قضايا هي رقي الحوار والاعتدال في المسار والتنمية والإعمار موضحا أن تلك القضايا تمثل الأرضية الجيدة لانطلاق البلاد نحو التنمية المنشودة.

وشدد على ضرورة خدمة الوطن والمواطن من خلال المشاريع الهادفة مع التأكيد على نبذ الطائفية وتطبيق القانون دون مجاملة لاسيما أن الكويت تمر بمرحلة مفصلية وظروف شائكة تتطلب التعاون.

ضخ الدماء الجديدة

من جانبه أكد المرشح مزيد المعوشرجي أن الكويت اليوم تمر بمرحلة جديدة يغلب عليها العمل والرغبة بالإنجاز وطي صفحات الماضي والتطلع إلى المستقبل بعيون متفائلة.

وأضاف المعوشرجي أن الكويت تحتاج اليوم إلى إشراك ومشاركة الشباب في اتخاذ القرار واعطائهم فرصة لتحمل مسؤولياتهم الوطنية وضخ الدماء الجديدة لمواكبة متطلبات العصر ورسم شكل المستقبل الذي نتمناه لوطننا العزيز.

وقال إن انخفاض أسعار النفط وانعكاسه على الميزانية العامة للدولة يطلب دفع الحكومة ومجلس الأمة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال فتح المجال أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يخلق فرص عمل للشباب وموازنة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال بما يخلق مزيدا من التنافسية وهو ما سيؤدي في نهايته إلى إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي وإعطاء الثقة في المناخ الاستثماري وهو ما سيتيح المجال باستقطاب رؤوس أموال محلية وأجنبية للسوق المحلي تخدم جميعها الاقتصاد الوطني وتخلق مداخيل اقتصادية جديدة للدولة والمجتمع.

وأكد المعوشرجي أن الكويت تحتاج إلى فكر وجهد كل مخلص غيور على وطنه لاستعادة ريادتها لتعود سبّاقة في محيطها ورائدة في وجودها ولتبقى عزيزة في قلوب محبيها.

فيما قال المرشح عيسى عبدالله إن تركيزه سينصب على تطوير الخطة الإسكانية لافتا إلى أن المستشفيات الحكومية متهالكة لابد من الالتفات لها.

بدوره قال فهيد العجمي إن لديه برنامجا انتخابيا سيسعى من خلال لخدمة المواطنين لافتا إلى أنه سيركز على قضايا التعليم والصحة والإسكان وقضايا المرأة.

احمد الطيار

أسماء المرشحين في 5 أيام من فتح باب التسجيل

الأيام	المرشحون	الاجمالي
اليوم الأول	اسامة الطاحوس جاسم الكندري طاهر الفيلكاوي عبدالعزيز السمحان حسين العصيمي خالد الحمد رسلي بورسلي سليمان الكوح علي الحداد وليد الشراح	10
اليوم الثاني	خالد العتيبي عبداللطيف الشمري عبدالله الأنصاري عمار أسيري مشعل العتيبي	5
اليوم الثالث	بدر المويزري	1
اليوم الرابع	أحمد نبيل الفضل عبدالله مطلق الضويحي علي عبدالله الخميس فؤاد عبدالرحمن الهاشم نجيب سعيد العوضي	5
اليوم الخامس	عبدالله الكندري فوزي الصقر فيصل السليسل عيد العتيبي مزيد المعوشرجي عيسى عبدالله فهيد العجمي أحمد الطيار خالد الهاجري	9
		30

العتيبي: الكويت تمر بمرحلة مفصلية وظروف شائكة تتطلب التعاون

المعوشرجي: نحتاج إلى إشراك الشباب في اتخاذ القرار

عبدالله: سنركز على تطوير الخطة الإسكانية والخدمات الصحية

أكدوا أن القانون لا يمس الحريات أو الحسابات الشخصية

نواب: إقرار الإعلام الإلكتروني يعزز الحرية المسؤولة ويحد من الفوضى

وصف عدد من النواب إقرار المجلس قانون الاعلام الالكتروني والتعديل على قانون المطبوعات والنشر بالجيد مشيرين إلى أنهما سيساهمان في تعزيز الحرية المسؤولة والحد من الفوضى وشتم الناس. وأكدوا ان القانون لا يمس الحريات الشخصية أو الحسابات الشخصية إنما جاء ليحمي المظلوم والذي يتعرض للقذف أو لمن يسيء استخدام التكنولوجيا الحديثة التي المفترض ان تكون بخدمة المجتمع لافتين إلى ان البعض أصبح يبتز سياسيين وتجارا وأشخاصا ولابد من رادع وقانون ينظم العملية.

وشددوا على ان الكويت لا تعاني من تكميم أفواه بل من انفلات في الكلمة والأخلاق وهذا يحتم على الدولة تطبيق القانون لضبط الانفلات حتى لاينعكس سلبا على المجتمع مردفين ان القانون تأخر إقراره وأصبح الان مستحقا وليس أمامنا إلا تنفيذه معربين عن اعتقادهم ان القانون لن نجني ثماره الا بعد اصلاح منظومة التعليم فالكويت بلد الحريات والإعلام والتربية والتعليم جزء متكامل.

واشاد النائب محمد طنا بإقرار المجلس قانون الاعلام الالكتروني والتعديل على قانون المطبوعات والنشر قائلا إنهما سيساهمان في تعزيز الحرية المسؤولة.

وأضاف طنا ان قانون الاعلام الالكتروني من القوانين المهمة التي ستضع آلية واضحة المعالم لمواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية مشيرا إلى ان المجلس ناقش القانون مع اللجنة بحضور الحكومة في جلسة الأربعاء الماضي.

وذكر ان القانون لا يمس الحريات الشخصية أو الحسابات الشخصية كما أوضح وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أنه قانون تنظيمي للمواقع الإلكترونية والصحف الإلكترونية في شبكة الإنترنت ويضع لها ترخيصا وينظم عملها حتى تكون هذه المواقع والصحف تحت راية واحدة وهي القانون.

وبين ان القانون ممتاز ويحد من الفوضى والتعرض للمواطنين ومؤسسات الدولة ومن يخالف فسيطبق القانون عليه.

ولفت إلى أن المجلس كذلك أقر في جلسته الأخيرة تعديل قانون المطبوعات والنشر والذي بدوره سينعكس إيجابا على الاعلام بالكويت ويساهم في سد كافة الثغرات القانونية مشيرا إلى أن المجلس الحالي يعمل على قدم وساق في خدمة المواطن والوطن.

واكد طنا ان المجلس دائما يعمل ليل نهار ويمد عمل الجلسات من أجل الشعب الكويتي الذي يستحق منها كل دعم وجهد مشيرا إلى ان هناك قوانين أخرى ستقر من المجلس تصب في صالح الشعب الكويتي.

الحد من الفوضى

وصف عسكر العنزي إقرار المجلس قانون الاعلام الالكتروني والتعديل على قانون المطبوعات والنشر بالجيد وأنهما سيساهمان في تعزيز الحرية المسؤولة والحد من الفوضى وشتم الناس.

وأضاف عسكر ان قانون الاعلام الالكتروني من القوانين المهمة التي تنظم عمل الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية للصحف مشيرا إلى ان المجلس أقر القانون بعد نقاش الأعضاء والحكومة في جلسة الأربعاء الماضي.

محمد طنا

عسكر العنزي

وذكر ان القانون لا يمس الحريات الشخصية أو الحسابات الشخصية إنما جاء ليحمي المظلوم والذي يتعرض للقذف أو لمن يسيء استخدام التكنولوجيا الحديثة التي المفترض ان تكون بخدمة المجتمع.

كما ذكر: الان بعض الوزراء يرد ويستخدم مواقع التواصل الاجتماعي مشيرا إلى ان مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ليست لطعن الأعراض إنما هي اسمى من ذلك وبها فوائد كثيرة.

وذكر أن من ينطبق القانون عليهم هم من يخالف القانون واضح إنما هو قانون تنظيمي للمواقع الإلكترونية والصحف الإلكترونية في شبكة الإنترنت ويضع لها ترخيص وينظم عملها حتى تكون هذه المواقع والصحف تحت راية واحدة وهي القانون.

أشار إلى أن المجلس اقر عددا من القوانين التي تصب في صالح المواطن وقانون الاعلام الالكتروني من القوانين المهمة التي يتطلع لها هذا الامر وهناك قانون للمواقع الالكترونية مثل الصحف الالكترونية ووكالات الانباء.

الاتجاه الصحيح

قال عبدالرحمن الجيران إن قانون الاعلام الالكتروني والمطبوعات والنشر والمرئي والمسموع جميعا تصب في اتجاه واحد وهو تنظيم الرأي وتحدد اتجاهه الصحيح بشكل واضح.

وأضاف الجيران أن من يخل بمواد القانون أو بقواعد المجتمع وادابه فإنه يترتب عليه الجزاء.

وقال: من الناحية الفنية القانون والتعديل على قانون المطبوعات والنشر لا أرى فيها بأسh حيث اطلعت عليها مع رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي.

وبين أننا في الكويت لا نعاني من تكميم أفواه بل من انفلات في الكلمة والأخلاق وهذا يحتم على الدولة تطبيق القانون لضبط الانفلات حتى لاينعكس سلبا على المجتمع.

وذكر أن القانون تأخر إقراره وأصبح الان مستحقا وليس أمامنا إلا تنفيذه معربا عن اعتقاده بأن القانون لن نجني ثماره الا بعد اصلاح منظومة التعليم فالكويت بلد الحريات والإعلام والتربية والتعليم جزء متكامل.

الحرية المسؤولة

قال النائب مبارك الحريص إن قانون الاعلام الالكتروني يتحدث عن الإعلام الالكتروني مثل الصحف الالكترونية ووكالات الانباء على شبكة الإنترنت وكيفية تنظيمها وتقاليدها وسحبها واغلاقها وتنظيم عملها.

وبين ان الصحف الالكترونية اكتسحت السوق كذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود قانون يساهم في تنظيم الاعلام الالكتروني موضحا أن قانون المطبوعات والنشر ينظم الجانب الإعلامي وليس الالكتروني وهو بمثابة القانون الأم.

وأوضح ان قانون الاعلام الالكتروني لا يتضارب أو يتعارض مع قانون المطبوعات والنشر والذي أقر مجلس الأمة في جلسته الأخيرة تعديل بعض مواده.

ولفت إلى ان الاعلام الالكتروني يعزز الحرية المسؤولة ولا نقبل المساس بالحريات ودستور الكويت ينص على الحرية ونحن نؤكد على تطبيقه.

واشار الى ان من يرفض القانون عليه توضيح سبب رفضه لأن القانون تنظيمي وبين تعرضه مع الدستور ومواده انا الرفض مع السكوت غير مقبول لان عليه توضيح ذلك وتنويرنا على أمر قد غاب عنا.

مظلة واحدة

قال النائب عبد الله المعيوف ان قانون أي دولة في العالم يجب ان يكون لديها نظام وقانون ينظم عملية تعامل الناس وتحت مظلة واحدة وهي القانون.

وأضاف المعيوف ان إقرار المجلس لقانون الاعلام الالكتروني والتعديل على قانون المطبوعات والنشر يصب في مصلحة الوطن والمواطن من أجل تنظيم فضاء الانترنت الواسع والمواقع الإلكترونية للصحف الإلكترونية خاصة مع انتشارها وعدم وجود ما ينظمها.

وقال المعيوف ان الإعلام الالكتروني أصبح يؤثر على الناس بل على الأمن الاجتماعي والأمني والاقتصادي ما لم يكن هناك قانون نسير عليه ويردع المسيء مشددا على ضرورة احترام حريات الناس وعدم الطعن بالأعراض.

وذكر ان مجال الإعلام الالكتروني واسع مالم يضبط بقانون قائلا إننا مررنا بالسابق حيث كانت الأمور بحاجة إلى تنظيم في شأن الاعلام الالكتروني لأن البعض أصبح يبتز سياسيين وتجارا وأشخاصا ولابد من رادع وقانون ينظم العملية.

طنا: القانون ممتاز ويحد من التعرض للمواطنين ومؤسسات الدولة

عسكر: جاء ليحمي المظلوم أو لمن يسيء استخدام التكنولوجيا الحديثة

الجيران: الكويت لا تعاني من تكميم أفواه بل من انفلات في الكلمة والأخلاق

الحريص: من يرفض القانون فعليه توضيح الأسباب لأنه تنظيمي

المعيوف: البعض أصبح يبتز ولابد من رادع وقانون ينظم العملية

«الدستور» تنشر نص القانون بعد التعديلات المقرة في الجلسة

مجلس الأمة يقر قانون الإعلام الالكتروني بأغلبية 37 عضوا

أقر مجلس الأمة في جلسته الماضية قانونا بشأن تنظيم الإعلام الالكتروني بغالبية 37 عضوا وعدم موافقة 4 أعضاء وقد أجرى مجلس الأمة تعديلين على تقرير اللجنة، والدستور تنشر نص القانون بعد إجراء التعديلات عليه بالإضافة إلى تقرير اللجنة .

جانب من جلسة اقرار الاعلام الالكتروني

رأي الحكومة

وقد اكدت الحكومة ان مشروع القانون يدعم سعي الدولة الى تنظيم مواقع ووسائل الاعلام الالكتروني بتعزيز حرية الرأي وحق الحصول على المعلومة دون عائق او حجب غير مبرر لموقع او وسيلة إعلامية الكترونية.

كما ان مشروع القانون يهدف الى حسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاعلام الالكتروني وهو ما يحققه مشروع القانون الذي يلزم التأكيد على كفالة حرية الرأي والتعبير مع الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد.

وقد تبين للجنة ان مشروع القانون المشار اليه يستهدف حسبما ورد بمذكرته الايضاحية تنظيم الاعلام الالكتروني الذي اخذ حيزا مهما على الساحة الاعلامية في دولة الكويت كما يرعى حق المواطنين في الحصول على المعلومات والاخبار الصادقة مع الدعم الكامل لحرية الرأي والحق في التعبير عنه بمراعاة النظام العام والآداب العامة وبما يحفظ الصحة العامة ويعنى بالنمو البدني والخلقي والعقلي للشباب وفقا لما نص عليه الدستور.

وفي ضوء ذلك فقد رأت اللجنة ان فكرة المشروع جيدة اذ يمثل تنظيما لانشطة مستحدثة ومهمة ولها اثر بالغ المدى في المجتمع من كافة النواحي.

وبدراسة مواد مشروع القانون التي تقع في 27 مادة اشتملت على تنظيم متكامل لتحقيق الغاية التي استهدف هذا المشروع تحقيقها تبينت اللجنة انها قد جاءت تطبيقا لاحكام الدستور الاتية:

1- المادة 2 التي قضت بان دين الدولة هو الاسلام وان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع وبالتالي يجب على الدولة ومؤسساتها المختلفة المساهمة في نظر تعاليم الاسلام الصحيحة وحظر نشر او بث او تداول ما يخالفها.

2- المادة 8 التي اوجبت على الدولة صون دعائم المجتمع وكفالة الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

3- المادة 9 التي اناطت بالمشرع حفظ كيان الاسرة باعتبارها أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن.

4- المادة 10 التي اوجبت على الدولة رعاية النشء وحمايته من الاستغلال ووقايته من الاهمال الادبي والجسماني والروحي.

5- المواد 13 و14 و15 التي نصت على كفالة الدولة للتعليم ورعايتها للعلوم والآداب والفنون والصحة العامة.

6- المادتان 36 و37 اللتان اناطتا بالمشروع بالقانون بيان الشروط والاوضاع التي يلزم مراعاتها لدى التعبير عن الرأي أو نشره بالقول او الكتابة او اي وسيلة اخرى وكذلك بيان شروط وأوضاع ممارسة مؤسسات الصحافة والطباعة والنشر للحرية المكفولة لها في هذا الشأن.

7- المادة 40 التي قضت بكفالة الدولة للتعليم في حدود النظام العام والآداب واكدت اهتمام نمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

8- المادة 49 التي اوجبت على جميع الكويتيين مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة.

كما جاء التنظيم الوارد بالمشروع متوافقا مع حرية استخدام المواقع او الوسائل الإعلامية الالكترونية.

وتؤكد اللجنة ان تنظيم الاعلام الالكتروني يدخل في نطاق الواجبات الدستورية الملقاة على عاتق مجلس الامة في شأن تنظيم مباشرة الحقوق والحريات العامة بتشريع عام ومجرد ولا يمثل قيدا على حرية الرأي او الحق في التعبير او الحق في الحصول على المعلومات وتداولها وانما يحقق مصلحة عامة بأن تكون ممارسة هذه الحريات والحقوق في اطار المبادئ والقيم الدستورية والاجتماعية.

كما ان مشروع القانون ووفقا لنصوص مواده يمثل مدخلا عصريا للإعلام الإلكتروني وحسن استخدامه ويعتبر التشريع محل الدراسة استكمالا لحلقات متصلة من مجموعة القوانين ذات الصلة بالمنظومة الاعلامية خاصة وان المشروع قد راعى في صياغته النهائية ما يأتي:

- عدم فرض قيد على حرية الرأي والتعبير وفقا للقانون والنظم النافذة .

- عدم وجود رقابة مسبقة على ما يتم تداوله من محتوى المواقع او الوسائل الاعلامية الالكترونية.

- تأكيد حرص الدولة على متابعة المواقع المشار اليها دون فرض قيد لاسباب غير مبررة.

- تحديد الفئات المخاطبة بأحكامه وهي: دور النشر الالكتروني ووكالات الانباء الصحافة الالكترونية والخدمات الاخبارية اضافة الى مواقع الصحف الورقية والقنوات الفضائية المرئية والمسموعة ومواقع ووسائل الخدمات الاعلامية والإعلانية التجارية الالكترونية.

- عدم سريان احكامه على المواقع او الوسائل الاعلامية الالكترونية التي تمثل حسابات شخصية لا تتصف بالمهنية المتخصصة.

- تحديد شروط ومبدأ اصدار الترخيص للجهات ذات الصلة مع بيان واضح ومحدد للشروط والاحكام الخاصة بمسؤولي هذه الجهات والقائمين على اداراتها مع تحديد مسؤولياتها على نحو متكامل.

رأي اللجنة

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى ان مشروع القانون يمثل اضافة ضرورية للمنظومة القانونية بدولة الكويت حماية لدعائم المجتمع وان نصوص المشروع تحقق الغاية المستهدفة منه على نحو ما سلف بيانه.

وقد انتهت اللجنة باجماع الحاضرين من اعضائها الى الموافقة على مشروع القانون مع تعديل وضبط صياغة بعض نصوصه.

مادة 1:

في تطبيق احكام هذا القانون تكون للكلمات والمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

- الوزير: وزير الإعلام.
- الوزارة: وزارة الإعلام.
- الإعلام الالكتروني: النشاط الذي يتضمن نشر أو بث المواد أو النماذج أو الخدمات الإعلامية ذات المحتوى الالكتروني التي يتم انتاجها او تطويرها او تحديثها او تداولها او بثها او نشرها والنفاذ اليها من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصالات اخرى.

- النشر الالكتروني: نقل او بث او ارسال او استقبال انشطة الاعلام الالكتروني من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصالات اخرى وذلك باستخدام اجهزة او تطبيقات الكترونية ايا كانت طبيعتها وغيرها من وسائل التقنية الحديثة وذلك بقصد التداول العام.

- النطاق الالكتروني: هو النطاق الدومين المسجل على شبة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصالات اخرى ومن خلاله يتم الدخول او الاستدلال على المواقع الاكترونية.

- الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية: الصفحة او الرابط او التطبيق الالكتروني الذي يصدر باسم معين وله عنوان ونطاق الكتروني محدد وينشأ او يستضاف او يتم النفاذ اليه من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصالات اخرى.

- المحتوى الالكتروني: المحتوى النصي او السمعي او المرئي الثابت او المتحرك او المتعدد الوسائط الذي يشمل اي تركيبة مما ذكر والذي يتم تطويره او انتاجه او تحديثه او تداوله بوسائل الكترونية او اي نوع من المحتوى تم تحويله الى الكتروني والذي ينشر ويتم النفاذ اليه من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصالات اخرى.

- الصحيفة الالكترونية: موقع او وسيلة اعلامية الكترونية يقدم من خلالها المحتوى الالكتروني المتضمن الاخبار والموضوعات والمقالات والوسائط المتعددة ذات الطابع الصحفي او الاعلامي سواء تم نشر هذا المحتوى في مواعيد منتظمة او غير منتظمة.

- الخدمات الاعلامية او الاعلانية التجارية الالكترونية: المحتوى المتضمن الترويج لاعمال او خدمات او منتجات او لاشخاص من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت او اي شبكة اتصال اخرى.

- صاحب الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية: الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي ثبتت نسبة الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية اليه.

- المدير المسؤول: الشخص الطبيعي الذي يعينه صاحب الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية ويكون مسؤولا امام الجهات الادارية والقضائية عن محتوى الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية.

- الحجب: منع النفاذ للموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية.

مادة 2:

يعتبر الاعلام الالكتروني احد مكونات المنظومة الاعلامية في الدولة وحرية استخدامه مكفولة للجميع وفقا لاحكام هذا القانون ولا رقابة مسبقة على ما يتم تداوله من محتوى عبر المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية.

مادة 3:

تتولى الدولة رعاية المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية الخاضعة لاحكام هذا القانون والعاملين فيها وتوفير التسهيلات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي المطرد للاعلام الالكتروني وفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية بهذا القانون.

مادة 4:

ينشر بالموقع الالكتروني للوزارة سجل خاص بالمواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية المرخص لها وفقا لاحكام هذا القانون يوضع فيه اسم المرخص له والمدير المسؤول والعاملون فيه والغرض منه.

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط اجراء استطلاعات الرأي التي تجريها المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية المرخص لها.

مادة 5:

يسري هذا القانون على المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية الآتية:

1 - دور النشر الالكتروني.
2 - وكالات الانباء الالكترونية.
3 - الصحافة الالكترونية.
4 - الخدمات الاخبارية.
5 - المواقع والوسائل والخدمات الاعلامية والاعلانية التجارية الالكترونية.
6 - المواقع الالكترونية للصحف الورقية والقنوات الفضائية المرئية والمسموعة.

ولا تسري احكام هذا القانون على النطاق او الموقع او الوسيلة او الحساب الالكتروني الشخصي

التتمة ص12

طلب الترخيص خلال 30 يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للشروط المقررة

تتمة المنشور ص11

الذي لا يتصف مستخدمه بالمهنية المتخصصة.

مادة 6:

مع مراعاة احكام اي قانون اخر على من يرغب في انشاء او تشغيل اي من المواقع او الوسائل الاعلامية الالكترونية المذكورة في المادة السابقة الحصول على ترخيص من الوزارة وتكون مدة الترخيص عشر سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب المرخص له وموافقة الوزارة.

مادة 7:

يكفي بالنسبة للمواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية الخاصة بسلطات الدولة ومؤسسات والهيئات العامة واي جهة حكومية اخرى وجمعيات النفع العام المشهرة والجهات التابعة لها والنقابات والاتحادات المنشأة وفقا لاحكام القانون اخطار الوزارة عن انشاء الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية وتحديد المدير المسؤول خلال ستين يوما من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالمواقع القائمة وقبل ستين يوما من انشاء الموقع او الوسيلة وفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية.

مادة 8:

يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الوزارة وفقا للنموذج المعد لذلك ويشترط في طالب الترخيص ما يلي:

1 - ان يكون كويتي الجنسية لا يقل عمره عن 21 عاما كامل الأهلية.

2 - ان يكون حسن السيرة محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جناية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

3 - ان يحدد اسم الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية ويشترط الا يكون مخالفا للنظام العام او الاداب العامة او مطابقا او مماثلا لاسم موقع اخر.

4 - ان يكون له مقر معلوم خاص بالنشاط موضوع الترخيص.

ويجوز للاشخاص الاعتبارية الكويتية طلب الترخيص بمزاولة احد الانشطة الواردة في المادة 5 من هذا القانون مع مراعاة ان يكون جميع رأس المال كويتيا بالنسبة لطلب الترخيص بمباشرة الانشطة الواردة في البنود 1 و2 و3 و4 و5 من ذات المادة.

اما بالنسبة للصحف الورقية والقنوات الفضائية المرئية والمسموعة - المرخص لها من الوزارة - الراغبة في انشاء موقع او وسيلة اعلامية الكترونية لها يكتفي بتقديم نسخة من الترخيص الصادر لها من الطلب.

مادة 9:

على طالب الترخيص تعيين مدير مسؤول يكون ممثلا له امام الوزارة والجهات الحكومية الاخرى او الغير عن الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية ويكون مسؤولا عن المحتوى المنشور فيهما سواء كان صادرا منه أم من الغير ويشترط في المدير المسؤول ما يلي:

1 - ان يكون كويتي الجنسية لايقل عمره عن 21 عاما كامل الأهلية.

2 - ان يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها على الاقل.

3 - ان يكون حسن السيرة محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جناية او جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

4 - الا يكون مديرا لموقع او وسيلة اعلامية الكترونية اخرى مرخصة.

واذا كان طالب الترخيص شخصا طبيعيا او شركة من شركات الشخص الواحد فيجوز ان يكون هو المدير المسؤول عن الموقع او الوسيلة اذا توافرت فيه الشروط السابقة.

مادة 10:

في حالة خلو منصب المدير المسؤول او فقده احد الشروط اللازم توافرها فيه يجب على المرخص له تعيين بديل تتوافر فيه ذات الشروط المقررة وذلك خلال مدة ستة اشهر.

ويكون المرخص له مسؤولا عن الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية الى حين تعيين البديل خلال الميعاد المحدد في الفقرة السابقة.

مادة 11:

يصدر الوزير قرارا في شأن طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مسوفيا للشروط المقررة قانونا فاذا انقضت هذه المدة دون صدور القرار اعتبر الطلب مرفوضا.

ويجوز لطالب الترخيص التظلم من القرار الصادر برفضه خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره او علمه بذلك فاذا انقضت ستون يوما على تقديم التظلم دون رد اعتبر التظلم مرفوضا.

مادة 12:

يجب على طالب الترخيص بموقع او وسيلة اعلامية الكترونية ان يودع خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره بالموافقة على الترخيص خزانة الوزارة كفالة مالية قدرها خمسمائة دينار.

ويجوز ان يقدم بدلا من الكفالة المالية ضمانا مصرفيا موجها الى الوزارة مطلقا من أي قيد او شرط.

وللوزارة الحق في ان تخصم من الكفالة المالية او الضمان المصرفي ما يلزم به او يستحق على المرخص له او المدير المسؤول من التزامات او غرامات مالية او تعويضات مستحقة للوزارة بناء على هذا القانون. وعلى المرخص له استكمال ما يرد على الكفالة او الضمان من نقص خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره بذلك.

مادة 13:

يجب على المرخص له بأي من الانشطة الخاضعة لاحكام هذا القانون مزاولة النشاط خلال ستة اشهر من تاريخ حصوله على الترخيص وللوزارة تمديد هذه المدة بحد اقصى ستة اشهر اخرى بناء على طلب المرخص له.

مادة 14:

يقع باطلا كل ايجار للترخيص ولا يجوز بيعه او التنازل عنه دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة ويجب ان تتوافر في المشتري او المتنازل اليه الشروط المقررة في هذا القانون لاصدار الترخيص.

ولورثة المرخص له خلال سنة من تاريخ الوفاة طلب نقل الترخيص اليهم او الى شخص آخر اذا توافرت الشروط المقررة قانونا.

مادة 15:

تبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب ان يتضمنها الترخيص والمستندات التي يجب ان ترفق بطلبات الترخيص والتجديد ونقل الملكية. وعلى المرخص له اخطار الوزارة بأي تغيير في البيانات الخاصة بترخيص الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية او بالمدير المسؤول او العاملين فيه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حدوق التغيير.

مادة 16:

مع عدم الإخلال بأي نص تشريعي آخر يلغي الترخيص في الاحوال الآتية:

- اذا كان المرخص له شخصا اعتباريا وانقضت الشخصية القانونية لأي سبب من الاسباب المقررة قانونا.
- اذا فقد المرخص له أيا من الشروط الواردة في المادة 8 من هذا القانون.
- اذا خلا منصب المدير المسؤول او فقد المدير المعين احد الشروط اللازم توافرها فيه ولم يقم المرخص له بتعيين بديل تتوافر فيه الشروط المقررة خلال المدة المحددة في المادة 10 من هذا القانون.
- اذا قام المرخص له بتأجير الترخيص.
- اذا قام المرخص له ببيع الترخيص او التنازل عنه دون موافقة الوزارة.
- اذا لم يقم المرخص له بمباشرة النشاط المرخص به خلال المدة المنصوص عليها في المادة 13 من هذا القانون.
- اذا انتهت مدة الترخيص دون طلب تجديده خلال ستة اشهر من تاريخ انتهائه.

إذا توفى المرخص له ولم يكن له وارث شرعي أو إذا لم يقم الورثة بنقل الترخيص خلال المدة المحددة في المادة 14 وفي غير الحالات السابقة لا يجوز الغاء الترخيص الا بحكم قضائي واجب التنفيذ او بناء على طلب كتابي من المرخص له.

مادة 17:

يكون المدير المسؤول عن الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية عليه تحري الدقة والمصداقية في كل ما ينشره من اخبار او معلومات او بيانات كما يجب عليه ان ينشر ومن دون مقابل اي رد او تصحيح او تكذيب يرد اليه بصورة مباشرة او غير مباشرة من الوزارة او الجهات الحكومية الاخرى او من اي شخص اعتباري او طبيعي او من يمثله قانونا ورد اسمه او اشير اليه في كتابه او رسم او رمز تم نشره بالموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية وذلك في التاريخ الذي تحدده الجهة المعنية أو ذوو الشأن وفي ذات مكان النشر وبذات الطريقة والاسلوب واللغة والحجم الذي نشرت به المادة موضوع الرد او التصحيح او التكذيب.

مادة 18:

يحظر على المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية الخاضعة لاحكام هذا القانون نشر او بث او اعادة بث او ارسال او نقل اي محتوى يتضمن ايا من المسائل المحظور نشرها وبثها او اعادة بثها وفقا للقانونين رقمي 3 لسنة 2006 و 61 لسنة 2007 المشار اليهما وتوقع العقوبات المقرر في هذين القانونين في حالة مخالفة هذا الحظر.

مادة 19:

مع عدم الإخلال باحكام المادة السابقة توقع المحكمة المختصة على كل من يمارس ايا من الانشطة المنصوص عليها في هذا القانون من دون ترخيص او يخالف ايا من احكام هذا القانون غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار ويجوز الحكم بحجب الموقع نهائيا. ويجوز لرئيس دائرة الجنايات عند الضرورة وبناء على طلب النيابة العامة اصدار قرار بحجب الموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية لمدة لا تجاوز اسبوعين قابلة للتجديد وذلك اثناء التحقيق او المحاكمة.

مادة 20:

يصدر الوزير قرارا بتحديد الموظفين المخولين بشطب المخالفات التي تقع لاحكام هذا القانون وبيان الاجراءات التي تتبع في شأنها.

مادة 21:

تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في

التتمة ص13

الصالح والروضان والشايع خلال الجلسة

التعديلات على «الإعلام الالكتروني»

مادة 11

- يصدر الوزير قرارا في شأن طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للشروط المقررة قانونا فاذا انقضت هذه المدة دون صدور القرار اعتبر الطلب مرفوضا.... الخ.

مادة 16

8 - اذا توفي المرخص له ولم يكن له وارث شرعي او اذا لم يقم الورثة بنقل الترخيص خلال المدة المحددة بالمادة 14.

إلغاء الترخيص إذا توفى المرخص له ولم يكن له وارث شرعي

تتمة المنشور ص12

جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة 22:

تكون دائرة الجنايات في المحكمة الكلية هي المحكمة المختصة بنظر جميع الدعاوى الجزائية المنصوص عليها في هذا القانون وتستأنف احكامها امام محكمة الاستئناف واستثناء من احكام المادة الثامنة من القانون رقم 40 لسنة 1972 المشار اليه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف بطريق التمييز.

مادة 23:

تسقط الدعوى الجزائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون اذا لم يتم ابلاغ النيابة العامة عنها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وقوعها وتسقط دعوى التعويض اذا لم يتم رفعها خلال سنة من هذا التاريخ ما لم تكن الدعوى الجزائية قائمة فيبدأ ميعاد السقوط من تاريخ انقضائها او صدور حكم نهائي فيها.

مادة 24:

يجب على كافة المواقع والوسائل الاعلامية الالكترونية المذكورة في المادة 5 من هذا القانون والقائمة عند العمل به توفيق اوضاعها وفقا لاحكامه خلال سنة من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية.

مادة 25:

ينشر في الجريدة الرسمية وبالموقع الالكتروني للوزارة منطوق الاحكام القضائية النهائية وقرارات الغاء التراخيص وفقا لاحكام هذا القانون.

مادة 26:

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به.

مادة 27:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكامه.

المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تنظيم الإعلام الالكتروني

تشكل شبكة المعلومات الدولية الانترنت اهم انجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم فالتطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال وتزايد تطبيقاتها في مجال الاعلام والاتصال ساهم في ظهور نوع جديد من الاعلام وهو الاعلام الالكتروني المقروء والمرئي والمسموع الذي يعتبر ظاهرة اعلامية جديدة يتميز بسرعة الانتشار والوصول الى قاعدة كبيرة من الجمهور وبأقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة وبات يشكل نافذة مهمة لنشر المعلومات والحصول عليها لذلك اصبح الاعلام الالكتروني احد محاور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل لما له من اهمية كبرى في القضايا الفكرية والثقافية واصبح مستخدمو الانترنت في تزايد مستمر في ظل الاندماج التكنولوجي بين وسائل الاعلام والاتصال فالقنوات التلفزيونية امكن لها ان تبث برامجها عبر اجهزة الهواتف المحمولة وبذلك استطاع الاعلام الالكتروني ان يفرض واقعا مختلفا على الصعيد الاعلامي والثقافي والفكري والسياسي فهو لا يعد تطويرا فقط لوسائل الاعلام التقليدية وانما هو وسيلة اعلامية احتوت على كل ما سبقها من وسائل الاعلام من خلال انتشار المواقع الالكترونية وظهور الصحف والمجلات الالكترونية التي تصدر عبر الانترنت بل ان الدمج بين كل هذه الانماط والتداخل بينها افرز قوالب اعلامية متنوعة ومتعددة حديثة وقابلة للتطور مستقبلا.

ولما كان الاعلام الالكتروني قد اخذ حيزا مهما على الساحة الاعلامية في دولة الكويت وقبل صدور التشريعات والانظمة التي ترعى عمله وتعززه ما يستدعي معه استصدار تشريعات تواكب الطفرة الاعلامية الجديدة وذلك للاسباب الآتية:

أولا: سعي الدولة الى تقديم الدعم الكامل لتعزيز حرية الرأي والتعبير وحق الوصول الى المعلومات واتاحتها للجميع ورفع الحواجز والعوائق أمام تدفقها والحصول عليها وارسالها واعادة ارسالها بواسطة تلك الثورة الاعلامية الجديدة التي يطلق عليها الاعلام الالكتروني مع مراعاة النظام العام واحترام الاداب العامة ورعاية الصحة العامة والاهتمام بالنمو البدني والخلقي والعقلي للشباب وفقا لما نص عليه الدستور.

ثانيا: استصدار تشريع عصري يكون مدخلا لحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاعلام والتواصل وان يكفل حقوق الجميع من حرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات مع الحفاظ على المبادئ والاسس والمعتقدات المختلفة وتمكين الجميع من التعامل بدراية ووعي مع وفرة المعلومات الوافدة والمتاحة كما ونوعا وحسن استخدامها والحصول عليها وتملكها دون قيد او شرط او تحديد تحت مظلة اعلامية وقانونية واضحة لا تخرج او تحيد عن الاطار الدستوري.

ومن هذا المنطلق صدر القانون المرفق الذي يأتي مكملا لسلسلة التشريعات والقوانين المتلعقة بوسائل الاعلام المختلفة.

ويتضمن القانون 27 مادة حيث عرفت المادة الاولى المصطلحات الواردة في نصوص القانون ومنها المحتوى الالكتروني الاعلامي الالكتروني والنشر الالكتروني والنطاق الالكتروني والموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية والصحيفة الالكترونية والخدمات الاعلامية والاعلانية التجارية وصاحب الموقع والمدير المسؤول والحجب.

د. عودة الرويعي على المنصة خلال اقرار القانون

الإعلام الإلكتروني المداولة الثانية

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري			
2	أحمد القضيبي		✓	
3	أحمد مطيع	✓		
4	أنس الصالح	✓		
5	بدر العيسى			
6	جابر المبارك			
7	جمال العمر		✓	
8	حمدان العازمي			
9	حمد الهرشاني	✓		
10	حمود الحمدان	✓		
11	خالد الجراح	✓		
12	خلف دميثير	✓		
13	خليل الصالح			
14	خليل عبدالله أبل			
15	راكان النصف		✓	
16	روضان الروضان	✓		
17	سعد الخنفور	✓		
18	سعدون حماد	✓		
19	سعود الحريجي			
20	سلطان الشمري	✓		
21	سلمان الحمود	✓		
22	سيف العازمي	✓		
23	صالح عاشور			
24	صباح الخالد	✓		
25	طلال السهلي	✓		
26	عادل الخرافي	✓		
27	عبدالحميد دشتي			
28	عبدالرحمن الجيران			
29	عبدالله التميمي			
30	عبدالله الطريجي	✓		
31	عبدالله العدواني	✓		
32	عبدالله المعيوف		✓	
33	عدنان عبدالصمد			
34	عسكر العنزي		✓	
35	علي العبيدي			
36	علي العمير		✓	
37	عودة الرويعي		✓	
38	عيسى الكندري		✓	
39	فارس العتيبي		✓	
40	فيصل الدويسان			
41	فيصل الشايع			
42	فيصل الكندري			
43	كامل العوضي		✓	
44	ماجد موسى		✓	
45	ماضي الهاجري		✓	
48	مبارك الخرينج			
49	مبارك الحريص		✓	
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا		✓	
52	محمد العبدالله		✓	
53	محمد الهدية			✓
54	محمد الجبري		✓	
55	محمد الرشيدي		✓	
56	محمد الحويلة		✓	
57	مرزوق الغانم		✓	
58	منصور الظفيري		✓	
60	هند الصبيح			
61	ياسر أبل		✓	
62	يعقوب الصانع		✓	
63	يوسف الزلزلة			
64	يوسف العلي		✓	
	النتيجة		37	4

المجلس يحيل القانون على الحكومة كما انتهت إليه اللجنة التعليمية

إقرار المطبوعات والنشر في مداولتيه الأولى والثانية

أقر مجلس الأمة في المداولة الثانية للاقتراح بقانون في شأن المطبوعات والنشر بغالبية 33 عضوا وعدم موافقة 3 و«الدستور» تنشر نص القانون ومذكرته الايضاحية كما جاء في تقرير اللجنة:

1 - الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم (11) الى المادة (21) من القانون رقم (3) لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر.

2 - الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

3 - الاقتراح بقانون في شأن اضافة مادة جديدة برقم (28 مكررا) الى القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

وقد أحال رئيس مجلس الأمة بتاريخ 2014/7/2 الاقتراحات المشار اليها اعلاه مرفقا بها تقريرا لجنة الشؤون التشريعية والقانون برقم 126 و 127 فيما يخص الاقتراح الخاص بقانون المطبوعات والنشر.

سبق أن قدمت اللجنة تقريرها الثالث (في دور الانعقاد الثالث) والذي وافق المجلس على سحبه في جلسته المعقودة بتاريخ 2015/12/16 لمزيد من الدراسة.

وقد عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ 2015/12/21 لدراسة الاقتراحات بقوانين المشار اليها واطلعت فيه على الاقتراحات وتبين للجنة ان التعديلات تشتمل على:

1 - إدراج صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والحساب الالكتروني ضمن الاجراءات الواجب الحصول على ترخيص مسبق بشأنها.

2 - الغاية من اضافة بند جديد برقم (11) الى المادة (21) من القانون استهدفت العمل على حظر انشاء أي حساب اخباري أو اعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي دون ترخيص مع حظر نشر أي اعلانات تجارية أو طبية تتضمن صورة او تلميحات تخدش الحياء أو تخالف الآداب العامة أو تنال بصورة أو بأخرى من القيم الدينية أو العادات والتقاليد المرعية في البلاد.

3 - كما اشتمل الاقتراح على وجوب حصول من يرغب في القيام بأعمال البث على ترخيص مسبق وفي حالة المخالفة وإجراء البث دون الحصول على هذا الترخيص من الجهة المختصة الحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار كويتي ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار كويتي.

4 - وجاءت المادة (28 مكررا) متضمنة اقتراح: (التزام مقدم الشكوى بسداد كفالة مقدما (500 د.ك) خمسمائة دينار كويتي تودع في خزانة الدولة مع تعدد الكفالات بتعدد الشاكين. وقد رأت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ان الاقتراحات المشار اليها جيدة الفكرة وتخلو من شبه عدم الدستورية.

رأي الحكومة:

وقد اطلعت اللجنة على الكتاب الوارد من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب اوضح فيه ما يلي

أ - نص الدستور الكويتي الى مبدأ المساواة كإحدى دعامات المجتمع فنصت المادة السابعة على ان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

ب - ان المساواة تقتضي عدم التفرقة بين المواطنين في تقديم الشكاوى والتفرقة بين المواطنين واضحة جلية في النص المقترح فإذا كانت الشكوى متعلقة بالسب والقذف عن طريق الصحف وجب على مقدم الشكوى سداد مبلغ خمسمائة دينار لخزانة الدولة على سبيل المكافلة واذا كانت الشكوى لا تتعلق بالصحف فلا يسدد عنها اي مبالغ وهو ما يؤدي الى نتيجة غريبة وهي جعل المقدمة المالية معيارا للتقدم بالشكوى فمن لديه المقدرة المالية على دفع الكفالة يحق له التقدم بالشكوى ومن ليس له المقدرة لا يستطيع التقدم بشكواه لا سيما اذا تعدد المشكو في حقهم وتضاعف مبلغ الكفالة مما سيؤدي الى إحجام بعض المواطنين عن الابلاغ عن الجرائم إما لعدم توافر المقدرة المالية على سداد مبلغ الكفالة قبل الإبلاغ وإما خشية مصادرة مبلغ الكفالة عقب الإبلاغ.

ثانيا - مخالفة الاقتراح بقانون لحق الشكوى والتقاضي:

أ - أفرد المشرع الدستوري حق الشكوى في المادة (45) التي تنص على: لكل فرد ان يخاطب السلطات العامة كتابة بتوقيعه ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية وهذا الحق مكفول للوطني والاجنبي.

ب - كما نصت المادة (166) من الدستور على ان: «حق التقاضي مكفول للناس ويبين القانون الاجراءات والاوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق» وذلك عن طريق تيسير اجراءات التقاضي.

ثالثا - ان دعاوى السب والقذف يحكمها المواد 209 وما بعدها من قانون الجزاء:

أ- القانون الجزائي في البلاد حدد عقوبة عند توافر جريمة القذف في المداة 209 منه.

ب - ان الاقتراح بقانون بإضافة مادة الى قانون المطبوعات والنشر إنما يشكل إخلالا بمبدأ المساواة الذي كفله الدستور كما يعد مخالفا لحق الشكوى والتقاضي.

رأي اللجنة:

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى ما يلي:

اولا - عدم الموافقة بإجماع آراء الاعضاء الحاضرين على الاقتراحين الاول والثالث.

ثانيا - الموافقة بإجماع آراء الاعضاء الحاضرين على المادة الاولى من الاقتراح الثاني الذي جاء معدلا للمادة الثانية من القانون الحالي وذلك على النحو الوارد في الجدول المقارن.

وقد نص التعديل الذي يهدف اليه الاقتراح الثاني الى الآتي:

مادة اولى: يضاف الى المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2006 المشار اليه فقرة جديدة نصها التالي: «ويدخل في حكم المطبوع ما ينشر من خلال المواقع والتطبيقات الالكترونية».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعلم به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية للقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر على ما يلي:

شهد مجال تطبيق القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر اتساعا لاستيعاب التطور الحضاري والتكنولوجي الذي شهدته مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي وهو المجال الذي يندرج فيه كل ما يطلق عليه اصطلاح «المطبوع» وفقا للقانون المشار اليه.

حيث نصت المادة الاولى من الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة (2) من القانون تحت تعريف «المطبوع» نصها «يدخل في حكم المطبوع ما ينشر من خلال المواقع والتطبيقات الالكترونية».

وذلك الى ان الواقع العملي يشهد ظهور حسابات اخبارية او اعلامية تنسب للافراد وغيرهم اقوالا او افعالا لم تصدر منهم وبالرغم من ذلك يكون من نسب اليه القول او الفعل عاجزا عن مقاضاة هذه الحسابات الاخبارية او الاعلامية لعدم وجود نص محدد يدرج هذه المواقع ضمن المطبوع لذلك تم اعداد هذا الاقتراح بقانون لكي يخضع المخالفون للجزاء القانوني المقرر في القانون رقم (3) لسنة 2006 المشار اليه عند ارتكابهم الافعال المجرمة قانونا.

ونصت المادة الثانية ان ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره.

المداولة الثانية لقانون المطبوعات والنشر

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري			
2	أحمد القضيبي		✓	
3	أحمد مطيع			
4	أنس الصالح	✓		
5	بدر العيسى			
6	جابر المبارك			
7	جمال العمر		✓	
8	حمدان العازمي			
9	حمد الهرشاني	✓		
10	حمود الحمدان	✓		
11	خالد الجراح	✓		
12	خلف دميثير	✓		
13	خليل الصالح			
14	خليل عبدالله أبل			
15	راكان النصف		✓	
16	روضان الروضان	✓		
17	سعد الخنفور	✓		
18	سعدون حماد	✓		
19	سعود الحريجي			
20	سلطان الشمري	✓		
21	سلمان الحمود	✓		
22	سيف العازمي			
23	صالح عاشور			
24	صباح الخالد	✓		
25	طلال السهلي	✓		
26	عادل الخرافي	✓		
27	عبدالحميد دشتي			
28	عبدالرحمن الجيران			
29	عبدالله التميمي			
30	عبدالله الطريجي	✓		
31	عبدالله العدواني	✓		

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
32	عبدالله المعيوف	✓		
33	عدنان عبدالصمد			
34	عسكر العنزي	✓		
35	علي العبيدي			
36	علي العمير	✓		
37	عودة الرويعي	✓		
38	عيسى الكندري	✓		
39	فارس العتيبي			
40	فيصل الدويسان			
41	فيصل الشايع			
42	فيصل الكندري			
43	كامل العوضي	✓		
44	ماجد موسى	✓		
45	ماضي الهاجري	✓		
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص	✓		
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا	✓		
52	محمد العبدالله	✓		
53	محمد الهدية			
54	محمد الجبري			
55	محمد الرشيدي	✓		
56	محمد الحويلة	✓		
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري			
60	هند الصبيح			
61	ياسر أبل	✓		
62	يعقوب الصانع	✓		
63	يوسف الزلزلة			
64	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	33	3	

وفد الكويت إلى اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

الصحة تعتزم إنشاء مركز صباح الأحمد للغدد الصماء

تعتزم وزارة الصحة انشاء مركز صباح الاحمد للغدد الصماء بمنطقة الصباح الطبية وقال مدير منطقة الصباح الطبية د. عبد العزيز الفرهود في تصريح صحافي امس على هامش الاحتفالية التي نظمتها مستشفى الصباح بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيس وحدة الجهاز الهضمي والكبد بالمستشفى «إننا في انتظار الموافقات النهائية لانشاء المركز».

واضاف ان الخدمات التي سيقدمها المركز تشمل جميع انواع المناظير وتخدم العيادات التخصصية من خلال فريق متميز من الاطباء والهيئة التمريضية لافتا إلى أن اجمالي عدد العمليات التي اجريت في وحدة الجهاز الهضمي منذ تأسيسها بلغت حتى الآن نحو 38 ألف عملية منظار.

من جانبها قالت رئيس وحدة الجهاز الهضمي والكبد بمستشفى الصباح د وفاء الحشاش ان عدد المرضى الذين راجعوا الوحدة خلال 10 اعوام بلغ 84169 مراجعا منهم 30704 مراجعين للعيادة الصباحية.

واضافت أن عدد المرضى الذين اجروا عمليات المنظار بلغ 27174 مريضا بينما بلغ عدد المراجعين للعيادة المسائية 2814 مراجعا.

وأوضحت ان عدد المرضى الذين اجريت لهم فحوصات (جرثومة المعدة) بلغ 6582 مريضا بينما بلغ عدد المرضى الذين قدمت لهم استشارات طبية 15139 مريضا.

وأشادت بجهود وزارة الصحة في اعداد التجهيزات الطبية المطلوبة التي ساعدت كثيرا في الاداء والانجاز.

وقالت إننا بدأنا العمل بالوحدة عام 2006 من خلال غرفة واحدة

د. عبد العزيز الفرهود

وطبيب واحد فيما يبلغ عدد الاطباء حاليا 11 طبيبا من مختلف الاستشاريين والاختصاصيين الى جانب 25 ممرضا وممرضة وثلاث غرف للمنظار وعيادتين وغرفة لمختبر الجهاز الهضمي والكبد.

ومن ناحية اخرى اعلنت مقرر اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة مرض (الايدز) بوزارة الصحة د. هند الشومر مشاركة الكويت في اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف المقررة في 25 يناير الجاري والتي ستتناول الاستراتيجيات العالمية حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالصحة واهمها فيروس الايدز والالتهاب الكبدي الوبائي.

وقالت الشومر وهي ضابط الاتصال الوطني لمنظمة الصحة العالمية للايدز في تصريح صحافي ان وزير الصحة د. علي العبيدي سيترأس وفد الكويت إلى الاجتماع الذي يستمر حتى 30 يناير الجاري مبينة ان المشاركة الكويتية ستتناول الاستراتيجيات الموضوعة لفيروسات الايدز والالتهاب الكبدي الوبائي والامراض المعدية المنقولة جنسيا والعنف وصحة المرأة والطفل والمراهق.

وأضافت أن الوزير العبيدي سيقدم تقريرا للمجلس عن اجتماعات اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط التي عقدت برئاسة الكويت خلال الفترة من 5 إلى 8 أكتوبر الماضي.

وأوضحت الشومر ان المنظمة ستعتمد على هامش الاجتماعات الاستراتيجية العالمية الجديدة بشأن عدوى (الايدز) للسنوات 2016-2021 لافتة الى ان مسودة الاستراتيجية وضعت بعد مشاورات واجتماعات واسعة عرضت فيها الكويت تقييما للوضع الحالي لبرنامج الوقاية والتصدي للمرض مع توضيح الدروس المستفادة من تطبيق الاهداف الانمائية للالفية الثالثة 2000-2015.

وذكرت ان الاستراتيجية تهدف الى تحقيق الأصفار الثلاثة للقضاء التام على العدوى الجديدة بفيروس الايدز والقضاء على الوصمة والتمييز والقضاء على الوفيات بسبب المرض موضحة ان تتضمن عدة محاور لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

واضافت ان الاستراتيجية تتضمن ايضا متابعة تطبيق الجهود الوطنية والاقليمية والدولية بالتعاون مع المنظمات الدولية المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية للوقاية والتصدي لمرض الايدز وفي مقدمتها برنامج الامم المتحدة ومنظمة اليونيسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان.

ولفتت الى ان الاستراتيجية تتضمن ايضا التصدي للعدوى المشتركة بالايدز والتهاب الكبد الفيروسي (سي و بي) وعدوى السل في اوساط المتعايشين مع فيروس الايدز.

تهدف إلى تعزيز القيم الإيجابية المستمدة من الشريعة

التربية أعدت رؤية إستراتيجية تعليمية وتطويرا للمناهج الدراسية

أعدت رؤية استراتيجية تتضمن نظاما تعليميا وتطويرا للمناهج الدراسية يساهم في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وقال وكيل الوزارة د. هيثم الأثري في تصريح صحافي أن الوزارة اصدرت كتيبا بعنوان (مشاريع الخطة الإنمائية لوزارة التربية) يتضمن الرؤية الإستراتيجية وخطة تطوير المناهج ومشروع الإدارة المتكاملة لمنظومة البيئة التعليمية.

وذكر ان الرؤية الاستراتيجية تتضمن خطة تطوير للمناهج ضمن حاجات ومتطلبات المتعلمين وسوق العمل والتغيرات التي تطرأ على المعرفة والقيم والمهارات والمستجدات في مجال التكنولوجيا الحديثة.

وأوضح أن الاستراتيجية تهدف الى المساعدة في تطوير النظام التعليمي بدولة الكويت وتعزيز القيم الايجابية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتأصيلها وبخاصة قيم ومفاهيم المواطنة المرتبطة بالديمقراطية والحرية

د هيثم الأثري

وسيادة القانون وثقافة التسامح والقبول بالآخر وحقوق الإنسان.

وأشار الى أنها تسعى للتأكيد على الهوية الكويتية من خلال تعزيز منظومة متكاملة من القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات تطوير التجهيزات المدرسية بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى لتحسين البيئة المدرسية بشكل عام.

وبين أنها تستهدف أيضا تعزيز التكنولوجيا في التعليم لجميع المواد الدراسية وإنشاء مراكز مصادر التعلم وإدخال الألعاب التربوية ومشروع تطبيق الإستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية وتطوير مشروعات الحكومة الالكترونية في الأعمال الإدارية.

وأشار الى أن الوزارة قامت بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بإعداد خطة إستراتيجية لمشاريع الإنمائية للسنوات (2016/2015 – 2017/2016) شملت جميع الفئات المختلفة في (التربية) لتكون منظومة متكاملة في العملية التربوية ومكملة لمشاريع وزارات الدولة الأخرى.

نزع ملكية 3 وحدات بمجمع الصوابر وعقارين آخرين

أقرت لجنة نزع الملكية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح المنفعة العامة لثلاث وحدات سكنية في مجمع الصوابر وعقارين بمنطقتي العقيلة والشرق وتبلغ القيمة التقديرية للعقارات المنزوعة ملكيتها نحو 2.19 مليون دينار كويتي.

وقال مدير ادارة نزع الملكية فهد الشعلة في تصريح صحافي إن عدد الوحدات السكنية التي تم نزع ملكيتها بمجمع الصوابر حتى تاريخه بلغت 458 وحدة لافتا إلى أن باقي الوحدات وعددها ثمان ستعرض على لجنة نزع الملكية بعد إصدار الوثائق الشرعية من ادارة التسجيل العقاري في وزارة العدل.

ودعا أصحاب العقارات المنزوعة ملكيتها إلى مراجعة الإدارة مصطحبين معهم أصل وثائق التملك لاستكمال إجراءات نزع الملكية تمهيدا لنقل ملكية العقارات إلى الدولة.

الداخلية: الحملات الأمنية لا تستهدف أي جنسية

أكدت وزارة الداخلية ان الحملات التي تنفذها الأجهزة الأمنية لا تستهدف جنسية دون أخرى وانها موجهة للمطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين لقوانين الدولة بغض النظر عن جنسياتهم.

واوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحافي امس أن جميع الوافدين على مسافة واحدة من مسطرة القانون والهدف ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار للجميع.

واكد البيان ان المؤسسة الأمنية لم ولن تقبل المساس بحريات المواطنين والمقيمين أو التعسف معهم أثناء القيام بالإجراءات القانونية تحت أي ظرف من الظروف مبينا ان الحريات مكفولة لجميع الشرفاء طبقا للدستور والقوانين المنظمة و«هذا الالتزام أكدته مرارا القيادة العليا لوزارة الداخلية».

مبادرة لتوفير السلع بأسعار تنافسية لموظفي النفط

دشنت مؤسسة البترول مبادرة لتوفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية لموظفي القطاع النفطي بحيث تكون أقل من أي أسعار وخصومات تقدم لجهات أخرى.

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في المؤسسة جمال السنعوسي خلال مؤتمر صحافي عقد بهذه المناسبة إن الإطلاق المتوقع للمبادرة التي سيطلق عليها اسم «امتاز» في شكلها النهائي هو فبراير المقبل مبينا أنها فريدة من نوعها وترتكز على نظام الكتروني يربط القطاع النفطي بتشكيلة عملاقة من أبرز الشركات التجارية.

وأشار إلى أن فكرة المشروع تتمثل في امتداد قيم المؤسسة وشركاتها التي تسعى لتشجيع الموظفين على تحقيق القيم الاساسية ومنها تأكيد أهمية الارتباط الوظيفي واتخاذ خطوات تهدف إلى تمييز القطاع النفطي الذي ينتمي اليه أكثر من 20 ألف موظف.

برعاية رئيس الوزراء ويكرم خلالها الفنان عبد الحسين عبد الرضا

انطلاق احتفالية الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية اليوم

تنطلق اليوم الاثنين فعاليات احتفالية اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية 2016 وحفل افتتاح مهرجان القرين الثقافي الـ22 برعاية وحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال الامين العام المساعد لقطاع الثقافة بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب محمد العسعوسي في مؤتمر صحفي ان الاحتفالية ستشهد توزيع جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية وتكريم الفنان عبدالحسين عبدالرضا مشيرا الى اختيار شيخ الأزهر الشيخ د. أحمد الطيب ليكون شخصية الاحتفالية لهذا العام.

واضاف العسعوسي أنه سيتم استثمار هذه الاحتفالية لتأكيد صورة الإسلام كدين للسلام والتسامح لاسيما وسط الظروف الراهنة التي تمر فيها المنطقة اضافة إلى ابراز دور الكويت كمركز انساني خصوصا مع تسمية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (قائدا للعمل الانساني).

واشار إلى ان الفعاليات ستعكس أيضا دور الثقافة في تقريب المسافات بين الشعوب وتسلط الضوء على جهود الكويت في مجالات العمل الثقافي من ناحية الأنشطة والبنى التحتية واحتضانها الفعاليات الثقافية البارزة.

واستعرض العسعوسي في عرض مرئي جدول الأنشطة احتفالية الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية على مدى عام كامل والتي يشارك فيها العديد من الجهات الحكومية والخاصة وجمعيات النفع العام مثل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وجامعة الكويت ورابطة الأدباء وغيرها من الجهات.

عبدالحسين عبدالرضا

وذكر ان أنشطة مهرجان القرين الثقافي في دورته الـ22 ستشمل عددا من الورش المتنوعة بين الفنون الأدبية والفنية والمسرحية اضافة الى حفلات موسيقية ومعارض تشكيلية وعروض سينمائية ومسرحية وندوات ثقافية والمنارات الثقافية التي تميز بها المهرجان منذ انطلاقته.

يذكر ان اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016 جاء خلال المؤتمر السابع لوزراء الثقافة في المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم بالنظر الى دور الكويت وعطاءاتها بالمجال الثقافي على مدار تاريخها.

التقدم العلمي: برج الحمراء ثاني أطول برج إسمنتي في العالم

أكدت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أن برج الحمراء يعد ثاني أطول المباني الإسمنتية في العالم.

وقال مدير إدارة الأبحاث في المؤسسة د. عصام عمر خلال ملتقى (تقييم الأداء الإنشائي لبرج الحمراء) الذي نظمته شركة الحمراء العقارية إن معهد الكويت للابحاث العلمية وجامعة الكويت ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (ام اي تي) وبدعم من المؤسسة أعدوا دراسة بحثية لهذا البرج الرائد بعنوان (استدامة المباني في دولة الكويت) لتخطو بذلك البلاد نحو بناء مبان جديدة بنفس المواصفات المثالية.

جانب من ملتقى تقييم الأداء لإنشائي لبرج الحمراء

ومن جانبه ذكر الباحث في مركز أبحاث الطاقة والبناء في المعهد ومدير برنامج الاستدامة والاعتمادية للبنية التحتية المهندس جمال القزويني إن المعهد وجامعة الكويت قاما بتصميم نموذج ثلاثي الأبعاد للبرج ووضع المستشعرات التي تعمل على قياس الحركة وتوزيعها على أدوار المبنى المختلفة لتساهم في دراسة الآثار الزلزالية على المبنى.

وبدوره قال نائب المدير العام في شركة الحمراء العقارية محمد المعتوق إن مشاركة الشركة في هذه الدراسة الثلاثية تمثل جزءا مهما من المسؤولية الاجتماعية لها وفرصة للمساهمة في بحث علمي مميز مع جهات علمية مرموقة تساعد المختصين بفهم ديناميكية أداء المباني العالية.

وأكد أن الدراسة ستمكن الشركة من تحسين أساليب الحفاظ على الهيكل والكشف عن الأضرار في المراحل المبكرة لتمكين استجابة استباقية وزيادة السلامة العامة.

عمدة لندن يزور الكويت

الشيخ نواف الأحمد مستقبلا عمدة مدينة لندن

وصل الى البلاد صباح امس اللورد جيفري ايفانس عمدة مدينة لندن وذلك في زيارة رسمية للبلاد.

وكان في استقباله محافظ حولي الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد نواف الاحمد.

الوفيات

- **محمد دعسان نويبان العازمي، 77 عاماً، (شيع)**، صباح السالم، ق13، ش2، ج7، م11، تلفون: 66646676 - 99598410
- **خالد مبارك فالح الميع، 65 عاماً، (شيع)**، رجال: الصباحية، ق2، ش8، م175، تلفون: 51157777، نساء: الصباحية، ق2، ش11، م73، تلفون: 99166665
- **منيرة زيد بن نماي المطيري، أرملة: رجا فالح بن نماي المطيري، 46 عاماً، (شيعت)**، الواحة، ق3، ش9، م201، تلفون: 97888194
- **هناء محمود سيد عباس الموسوي، زوجة: وحيد عبدالرضا غريب، 44 عاماً، (شيعت)**، رجال: حسينية الأشكنانية، ميدان حولي، تلفون: 90093699، نساء: حسينية بيبي طيبة، الرميثية، ق3، ش34، م14أ، تلفون: 99625661
- **فهد مبارك فهيد الردعة العجمي، 81 عاماً، (شيع)**، رجال: سعد العبدالله، ق10، ش83، م256، أزرق 52، تلفون: 99768313، نساء: القصر، ق2، ش3، ج3، م57، تلفون: 99035266
- **مبارك طعمة صالح الخالدي، 64 عاماً، (شيع)**، الأندلس، ق5، ش103، م300، تلفون: 99199254
- **عبدالرحمن عبدالله شويش السالم، 76 عاماً، (شيع)**، رجال: غرناطة، ق1، الشارع الأول، م34، تلفون: 99022292، نساء: غرناطة، ق1، ش3، ج5، م34، تلفون: 24870260
- **محمد عبدالله فالح الهاجري، 82 عاماً، (شيع)**، رجال: الفحيحيل، ق10، ش12، م34، تلفون: 96697855، نساء: القرين، ق1، ش13، م17، تلفون: 55722822
- **فوزية سعد عبدالرحمن المداد، زوجة: تركي حميد الرشيدي، 64 عاماً، (شيعت)**، الفروانية، ق2، ش80، م13، تلفون: 99463979
- **جاسم محمد عيسى، 72 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: مسجد الإمام الحسن، بيان، تلفون: 99117198، نساء: حسينية جمدار، شارع عمان، تلفون: 90080993
- **خالد عبدالعزيز علي السمحان، 63 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: اليرموك، ق3، ش أحمد الثاقب، م9، تلفون: 99494870، نساء: الجابرية، ق5، ش111، م100، تلفون: 97575936
- **فاطمة حسين رمضان جمعة، 71 عاماً، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: مشرف، مسجد الوزان، تلفون: 66222455، نساء: الزهراء، ق4، ش423، م43، تلفون: 67688428

إنا لله وإنا إليه راجعون

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع